



فُوبِيَا الدِّمُغْرَافِيَا

بَيْنَ النَّفْخِ الْمُتَعَمِّدِ وَالتَّوَقُّعَاتِ الْوَاقِعِيَّةِ



مقالات بأقلام:

بينيت تسيمرمان وروبرت زاید
ومايكل أ. ويز وسرجيو ديلا-فرغولا

ترجمة: سعيد عياش



أوراق إسرائيلية

41

فُونِيَا الدِّمِخْرَافِيَا

بَيْنَ النَّفْخِ الْمُتَعَمِّدِ وَالتَّوَقُّعَاتِ الْوَاقِعِيَّةِ

مقالات بأقلام:

بينيت تسيمرمان وروبرت زَايد
ومايكل أ. ويز وسرجيو ديلا-فرغولا

ترجمة: سعيد عِيَّاش

سلسلة أوراق إسرائيلية (٤١)

يحررها: انطوان شحت

جميع الحقوق محفوظة

أيلول ٢٠٠٧

تصدر هذه السلسلة عن:



المركز الفلسطيني للمدارس الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله - شارع يافا - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ - ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ - ص.ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

<http://www.madarcenter.org>

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين

ص.ب: ١٩٨٧

هاتف: ٢٩٨٧٣٤١ / ٤ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٨٧٣٤٢ / ٦ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

E-mail: info@al-ayyam.com

المحتويات

٧	تقديم المحرر/ السياسة من وراء الديمغرافي
١١	ديماغوغرافيا/ باقلام: بينيت تسيمرمان وروبرت زايده ومايكل أ. ويز
٢٩	ردّ على مقالة "ديماغوغرافيا" / بقلم: سرجيو ديلا- فرغولا
٥٣	ردّ على الردّ

السياسة من وراء الديمغرافيا

نقدّم في هذا العدد من "أوراق إسرائيلية" جانبًا من السجل الذي دار ويدور في إسرائيل بشأن الميزان الديمغرافي وتوقعاته المستقبلية وإحالاته السياسية.

وينقسم المتساجلون، حسبما توضّح المقالات المنشورة هنا، إلى فئتين: تقول الفئة الأولى إنه لا توجد "مشكلة" ديمغرافية ولم يسبق أن وُجدت مشكلة من هذا القبيل، والمهم أن شيئًا من ذلك لن يظهر في المستقبل، وعليه فلا مبرّر إطلاقًا للتفكير بحلول سياسية على شاكلة "الانفصال" عن قطاع غزة فيما يتعلق بالضفة الغربية، في حين تقول الفئة الثانية بوجود مشكلة كهذه ستفاقم في المستقبل، ولذا فهي تستدعي التقدّم بحلول سياسية تضع في صلبها "غاية الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل".

وللتمثيل على جوهر طرح الفئة الأولى ننشر مقالة "ديماغرافيا" التي كتبها طاقم من ثلاثة باحثين إسرائيليين وأميركيين (بينيت تسيمرمان وروبرت زاید ومايكل أ. ويز) وتتناول ما يعتبر هؤلاء أنه "الجانب الديماغوجي للمسألة الديمغرافية". وهي المقالة التي استجرت ردًا مطولاً من البروفسور سرجيو ديلا-فرغولا، وهو من أبرز شخصيات الفئة الثانية وأحد كبار الخبراء الديمغرافيين في إسرائيل، ارتأينا أن ننشره أيضًا.

وكان الطاقم الإسرائيلي-الأميركي المذكور قد أثار، قبل حوالي عامين، عاصفة عندما ادعى أن الرقم الحقيقي للسكان الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية (في الضفة الغربية

وقطاع غزة) قد جرى تضخيمه بمليون نسمة ، حسبما ذكر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ، الذي جرى الإدعاء بأن معظم الديمغرافيين يستندون إليه . وقد تمّ ذلك في نطاق بحث صدر عن " مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية " في جامعة بار - إيلان حمل عنوان " فجوة المليون - السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة " . لكن الذي يستشف من مقالة ديلا - فرغولا أن المؤسسة الديمغرافية في إسرائيل لا تستند كذلك إلى جهاز الإحصاء الفلسطيني إلا بمدى ما إنّ معطياته " تسعف " السيناريوهات الجغرا - سياسية الإسرائيلية ، تمامًا مثلما يسلك الطاقم إياه وشركاؤه في إسرائيل .

إنّ هذا السجل في الواقع لا يدور حول الأرقام فقط ، بل بين من يعتقد أن ثمة مشكلة ديمغرافية صعبة ومهددة لـ " إسرائيل اليهودية " (ديلا - فرغولا) وبين من يدعي أن المستقبل الديمغرافي سيظل لصالح " إسرائيل اليهودية " على الدوام (وهؤلاء هم أعضاء الطاقم تسيمرمان وزايد وويز وشركاؤهم في إسرائيل أمثال الدبلوماسي السابق يورام أتينغر) .

وبالطبع ثمة لهذا السجل تأثيرات وتداعيات سياسية واسعة ، لا سيما بشأن السؤال المتعلق فيما إذا كانت ثمة حاجة لـ " خطة التجميع " (الانطواء) أو أنه يمكن التنازل عنها ، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن السجل اشتعل في أعقاب الإعلان عن تلك الخطة ، رغم أن توقيته جاء بعد أن أطاحت بها الحرب على لبنان في الصيف المنصرم (٢٠٠٦) . لكن ذلك لا يعني انتفاء تلك التأثيرات والتداعيات على سيناريوهات التسوية الأخرى ، التي لا بدّ أن تطرح .

إنّ ما يتعيّن ملاحظته ، عطفًا على ما تقدّم ، هو أن ثمة قاسمًا مشتركًا للفتنتين المتساجلتين يتجاوز الخلاف الحادّ في ظاهره بشأن الأرقام وتداعياتها على السياسة إزاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني . ويتمثل هذا القاسم المشترك في غاية الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل . وبالتالي تبقى حقوق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه مرهونة بهذه الغاية أولاً ودائمًا ، سواء من وجهة نظر المؤيدين للانفصال الجغرافي عن مناطق فلسطينية أخرى أو المعارضين له . ومن نافل القول إنّ ضرورة الانفصال عن العرب الفلسطينيين يقف في صلب إجماع يسود الرأي العام الإسرائيلي منذ عدة أعوام ، لكن من غير تحميل النفس " عناء " الحلّ

العادل للقضية الفلسطينية، أي من غير الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ ومن غير القدس وطبعاً من غير حق العودة للاجئين. فهذه الأمور كافة تبقى معلقة على "أفق سياسي ضبابي". كما أن في هذا السجل ما يعيد إلى الأذهان تقليداً صهيونياً عريقاً يتصل بتحويل الجغرافيا إلى وسيلة لخدمة غايات الديمغرافيا. وتلمح مقالة تسيمرمان وشريكها إلى هذا التقليد، لدى حديثها عن مسوغات قبول الحركة الصهيونية اقتراح التقسيم في العام ١٩٣٧ (بحسب "لجنة بيل") و"مشروع التقسيم" في العام ١٩٤٧ (بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة). وعلى ما يبدو فإنّ الحجج السياسية الإسرائيلية، التي لا تمتد بخيوط دقيقة أو حتى بحبال غليظة إلى الماضي، تبقى قليلة.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنّ هذا السجل دار في أواخر العام ٢٠٠٦ ومطلع العام ٢٠٠٧ على صفحات مجلة "تخيلت" (سماوي) الإسرائيلية. وهي مجلة فصلية فكرية تصدر منذ العام ١٩٩٦ عن "مركز شاليم". وتتبنى المجلة فكراً صهيونياً محافظاً ورأسمالياً. وتستمد وجهة نظرها، أساساً، من فكر المحافظين الجدد والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة. وهي متحيزة لفكر اليمين الإسرائيلي الجديد.

أنطوان شلحت

ديماغوغرافيا

بقلم: بينيت تسيمرمان وروبرت زاييد ومايكل أ. ويز (*)

احتل الاعتبار الديمغرافي على الدوام أهمية شديدة في الصراع اليهودي-العربي المستمر منذ ما يقارب المائة وعشرين عاماً. وقد بدا الحلم الصهيوني بالعودة إلى الوطن كإمكانية ملموسة نتيجة لجملة أسباب وعوامل إحداها قلة عدد السكان الذين كانوا يعيشون وقتئذٍ في المنطقة. فعندما بدأت موجة الهجرة اليهودية الأولى إلى "أرض إسرائيل" في العام ١٨٨١ كان عدد الذين يقطنون في هذه البقعة من الإمبراطورية العثمانية، والتي وُضِعَتْ فيما بعد تحت حكم الانتداب البريطاني، أقل من ٥٠٠ ألف نسمة. خلیط المجموعات الإثنية، الذي أطلق عليه بصورة جماعية اسم العرب أو اسم "الشرقيون"، شكل في الواقع السواد الأعظم من سكان منطقة الانتداب، غير أن اليهود كانوا يشكلون في ذلك الوقت أغلبية في القدس.

(*) بينيت تسيمرمان وروبرت زاييد ومايكل أ. ويز، هم مؤلفو البحث "فجوة المليون: السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة"، الذي صدر في ٢٠٠٦ عن "مركز بيجن-السادات للدراسات الإستراتيجية". كما تمّ عرض بحثهم بعنوان "توقعات لإسرائيل والضفة الغربية حتى العام ٢٠٢٥" للمرّة الأولى في مؤتمر قيساريا السياسي وفي معهد "أميركان إنتربرايز إنستيتيوت" في واشنطن.

وبعد إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، وما تلا ذلك من موجات هجرة ، سرعان ما تحوّل اليهود إلى أغلبية في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط . بيد أن الكثيرين يعتقدون اليوم أن مؤشر الميزان الديمغرافي يميل في الاتجاه الآخر . ففي الخطاب العمومي الإسرائيلي يتردد بكثرة وبشكل مألوف الحديث عن " القنبلة الديمغرافية الموقوتة " ، والتي تعني أن عدد العرب القاطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرة إسرائيل سيصبح في القريب أكبر من عدد اليهود .

في العام ٢٠٠٤ أعلنت السلطة الفلسطينية أن تعداد السكان الفلسطينيين (في الضفة الغربية وقطاع غزة) بلغ ٣٨٣ مليون نسمة . إذا أضفنا إلى ذلك المواطنين العرب في إسرائيل البالغ عددهم ١٣ مليون نسمة ، فهذا يعني أنه يعيش حالياً بين نهر الأردن والبحر المتوسط ٥١٥ مليون عربي مقابل ٥٥ مليون يهودي .

هذا المعطى ، بالإضافة إلى إدعاءات السلطة الفلسطينية بأن وتيرة التكاثر الطبيعي للسكان الفلسطينيين هي الأعلى في العالم وبالإضافة أيضاً إلى نسبة الإنجاب المرتفعة لدى عرب إسرائيل ، تشكل مجتمعة أساساً للاعتقاد السائد بأن اليهود سيتحولون في القريب إلى أقلية في المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن ، وأن فكرة الدولة اليهودية ذات الأغلبية اليهودية المستقرة باتت في حد ذاتها مُعرّضة للخطر .

هذه الرؤية للوضع الديمغرافي الإقليمي لها انعكاسات بعيدة المدى على السياسة الإسرائيلية والعربية فيما يتعلق بمسألة الحدود الدائمة للدولة اليهودية . في بداية الصراع كانت الأقلية (اليهودية) تقبل بتقسيم البلاد ، في حين طالبت الأغلبية بحقها في السيادة على المنطقة (الواقعة تحت سلطة الانتداب) بأكملها . ففي عهد الانتداب البريطاني ، على سبيل المثال ، وافقت الأقلية اليهودية على التنازل عن ثلاثة أرباع مساحة البلاد لصالح إقامة المملكة الهاشمية في شرق الأردن العام ١٩٢٢ . وبعدما نجح العرب في إقناع البريطانيين بتقليص الهجرة اليهودية وحصرها في مناطق محدودة مما تبقى من " أرض إسرائيل " ، وافق اليهود على اقتراح التقسيم في العام ١٩٣٧ و " مشروع التقسيم " في العام ١٩٤٧ .

في المقابل ظلت الأغلبية العربية في " أرض إسرائيل " مُصرّة على حل الدولة الواحدة . في العام ١٩٨٨ فقط ، وبعدما لم يعد هناك شك في أن العرب هم الأقلية في هذه البلاد ، وافقت

منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية المطاف ، بصورة مؤقتة على الأقل ، على حل الدولتين .
الخوف من كابوس الخطر الديمغرافي أدى في السنوات الأخيرة إلى تغيير حاد في السياسة
الإسرائيلية . ففي فترة عمله كقائم بأعمال رئيس الحكومة في العام ٢٠٠٣ ، وصف إيهود
أولمرت الزيادة المتوقعة في تعداد السكان الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين بأنها عامل طبيعي
حتمي يهدد بوضع حدّ للمشروع الصهيوني : " غمامة الديمغرافيا تخيم على كل شيء .
سوف تهبط علينا ليس في المستقبل البعيد ، وإنما بعد سنوات معدودة " .

في العام ذاته (٢٠٠٣) صرّح رئيس الحكومة أريئيل شارون أمام مركز حزب الليكود بأن
" إبقاء ٣.٥ مليون فلسطيني تحت الاحتلال أمر سيء سواء بالنسبة لإسرائيل أو الفلسطينيين أو
بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي " . الآن يبرر رئيس الحكومة ، إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية ،
تسيبي ليفني ، ضرورة تطبيق خطة الفصل الأحادية الجانب بعامل الواقع الديمغرافي ، بشكل
أساس ، والذي لا يُبقي حسب قولهما ، أي خيار آخر أمام إسرائيل على الرغم من حقوقها
التاريخية في الضفة الغربية .

الفلسطينيون من جهتهم يرون في القنبلة الديمغرافية الموقوتة السلاح الذي سيضمن
انتصارهم في الصراع الطويل مع اليهود . هذه الرؤية التي انعكست في المقولة الشهيرة
المنسوبة إلى ياسر عرفات بشأن انتصار رحم المرأة الفلسطينية على الصهيونيين ، أبتت بدرجة
كبيرة على جذوة نضال أبناء شعبه ضد إسرائيل في الوقت الذي سلّم فيه قسم كبير من العالم
العربي بوجود الدولة اليهودية .

أساس خاطئ . . .

هذه الرؤى السائدة ، المستندة إلى قناعة راسخة بلموسية خطر القنبلة الديمغرافية الموقوتة ،
ناجمة عن أساس خاطئ . فأى تفحص عميق للمعطيات والتوقعات التي تركز إليها وجهات
النظر هذه ، يبين أن إسرائيل لا تواجه خطراً ديمغرافياً حقيقياً من جانب أي من المجتمعات
(المحلية) العربية . ومن ناحية عملية فإن جزءاً كبيراً من المخاوف الإسرائيلية في هذا الصدد
مصدره المعلومات التي روجتها السلطة الفلسطينية وتعاطى معها باقي العالم كأمر بديهي أو
مفروغ منه ، وهي معلومات ترسم بالفعل صورة مخيفة .

في البحث الذي أعدناه والذي ظهر تحت عنوان " فجوة المليون : السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة " ، سعيانا إلى تفحص الأرقام المعلن عنها من قبل السلطة الفلسطينية ، ومقارنتها مع معطيات أخرى صادرة عن دوائر ووزارات إسرائيلية وفلسطينية . فعند تفحص المعطيات المختلفة من خلال المقارنة بينها والتحقق منها اتضح أن تعداد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بلغ في منتصف العام ٢٠٠٤ : ٢ مليون و ٤٩٠ ألف نسمة ، وليس ٣٣٨ مليون ، كما أعلنت السلطة الفلسطينية . وعندما تتبعنا مصدر الفجوة بين المعطيات ، والتي بلغت ١٣٤ مليون نسمة - وهو ما يشكل تضخيماً مصطنعاً للأرقام بنسبة تزيد عن خمسين في المائة - وصلنا إلى " الجهاز المركزي للإحصاء " التابع للسلطة الفلسطينية . الإحصاء السكاني الوحيد الذي أجراه جهاز الإحصاء المذكور حتى الآن أجري العام ١٩٩٧ ، وهو يَستَخدمُ منذ ذلك الوقت تلك المعطيات في عرض توقعاته لكل سنة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠١٠ .

وتنشر السلطة الفلسطينية هذه التوقعات بشكل ثابت كمعطيات (إحصائية) سكانية على الرغم من أنه لم تجر على الإطلاق أية مواءمة لها مع المتغيرات الديمغرافية الحاصلة على أرض الواقع .

كيف ومن أين أتت هذه الفجوة؟

تنبع فجوة المعطيات البالغة نحو مليون نسمة ، من خطأين رئيسيين : الأول ، خطأ في الطريقة التي اتبعتها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني عندما أحصى للمرة الأولى السكان الفلسطينيين من أجل وضع أو تحديد أساس لتوقعاته ؛ والخطأ الثاني تحديث المعطيات السكانية استناداً لطريقة توقع خاطئة لنسب الولادة والهجرة في صفوف المجموعات السكانية العربية ذات الصلة . الأخطاء بدأت تظهر عقب انتقال مسؤولية الرصد الديمغرافي للسكان الفلسطينيين من مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، وذلك في نطاق تطبيق اتفاقيات أوسلو .

في العام ١٩٩٧ أعلن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني عن زيادة مفاجئة بـ ٦٤٨ ألف نسمة في عدد السكان الفلسطينيين ، وهو رقم أكبر بنحو ٣٠٪ من الرقم الذي ظهر في السنة

السابقة ضمن معطيات داخلية لجهاز الإحصاء المذكور . فكيف اكتشف أو عثر " الجهاز " على هذا العدد الكبير من الناس ؟

جواب هذا السؤال واضح وهو يكشف أساليب العمل المعقدة والخاطئة التي يتبعها جهاز الإحصاء الفلسطيني . . . فهو أولاً احتسب ضمن تعداده للسكان ٢١٠ آلاف عربي سكان القدس والذين تم احتسابهم ضمن إحصاءات السكان في إسرائيل . ورغم أن السلطة الفلسطينية تتطلع إلى ضم سكان القدس العرب إلى الدولة الفلسطينية العتيدة ، إلا أن هؤلاء السكان يقيمون داخل حدود مدينة تحت سيادة إسرائيلية ، ويتمتعون بالخدمات التي توفرها الحكومة الإسرائيلية . فضلاً عن ذلك فقد أناطت اتفاقيات أو سلو مهمة إحصاء (تعداد) عرب القدس بمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي وليس بجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني .

ثانياً : لقد اعترف جهاز الإحصاء الفلسطيني ذاته بأنه شَمَلَ في معطياته ما لا يقل عن ٣٢٥ ألف فلسطيني يقيمون خارج مناطق السلطة الفلسطينية ، ويشكل هؤلاء ١٣٪ على الأقل من التعداد الإجمالي النهائي للسكان . وعلى الرغم من إدعاء الجهاز بأنه يجري إحصاءً واقعياً ("ديه فاكثو" - والذي يعتبره الخبراء الديمغرافيون إحصاءً للأشخاص الموجودين فقط) إلا أنه شَذَّ بشكل سافر عن القاعدة عندما احتسب ضمن تعداده فلسطينيين غير مقيمين في " المناطق الفلسطينية " (وكان هؤلاء قد حصلوا على بطاقات هوية في عهد " الإدارة المدنية " الإسرائيلية) دون أن يأخذ بنظر الاعتبار فترة غيابهم أو إقامتهم في الخارج (ومن باب المقارنة فإن إسرائيل تستثني من إحصاءاتها السكانية الأشخاص الذين يمكثون خارج البلاد فترة تزيد عن سنة) .

وهكذا فقد أضاف جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ، عن طريق العد المزدوج لعرب القدس واحتساب الفلسطينيين المقيمين خارج البلاد ، ٥٣٥ ألف نسمة لتعداد سكانه الإجمالي . ولكن إذا تم خصم عرب القدس والفلسطينيين المقيمين في الخارج من تعداد السكان الذي أعده جهاز الإحصاء الفلسطيني ، فإن الفارق بين معطيات الجهاز المذكور ومعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي سيكون ١١٣ ألف شخص فقط ، وهو تباين أو اختلاف مقبول ومنطقي إذا ما أخذنا بالحسبان طابع الديمغرافيا الإشكالي . فالفجوة البسيطة بين عمليتي الإحصاء ، أو التعدادين الفلسطيني والإسرائيلي ، ناجمة عن الاختلاف

في التعريف وليس لها علاقة بالعدد الفعلي للسكان . الرقم الذي تحدث عنه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أكدت صحته معطيات فلسطينية تتعلق بعدد الأشخاص الذين شاركوا في الانتخابات . ووفقاً لهذه المعطيات فقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين أقاموا ماديّاً في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٣ مليون بالغ من أصحاب حق الاقتراع . هذا الرقم يتوافق تماماً مع التوقعات التي عرضها في وقت سابق مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ، والتي قدرت أن يصل عدد الذين يعيشون في مناطق السلطة الفلسطينية العام ٢٠٠٤ ، ممن تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً ، إلى ١٣ مليون فلسطيني ، في حين قدر جهاز الإحصاء الفلسطيني عدد هؤلاء بـ ١٨٥ مليون شخص .

هذا الأمر ليس غريباً ، ذلك لأن معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني بشأن تعداد السكان لسنة ٢٠٠٤ (السنة الأخيرة التي نشرت حولها معطيات رسمية) استندت كما أسلفنا إلى قاعدة بيانات (أرقام) مفرطة في المبالغة لسنة ١٩٩٧ .

هناك معطيات ليست أقل إشكالية وهي المتمثلة في التوقع الذي عرضه جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بشأن وتيرة الزيادة السكانية السنوية المقدرة بـ ٤٧٥٪ بالمتوسط لسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٤ - أعلى نسبة في العالم - وذلك استناداً لنسبة الولادة المرتفعة والهجرة الواسعة لدى الفلسطينيين . غير أن معطيات رسمية صادرة عن وزارات إسرائيلية وفلسطينية أظهرت أن توقعات جهاز الإحصاء الفلسطيني بشأن نسبة النمو السكاني (٤٤٪ في الضفة الغربية و ٤٩٪ في قطاع غزة) تعتبر مفرطة في المبالغة بالمقارنة مع نسب التكاثر (الزيادة) المسجلة فعلياً: ١٨٪ في الضفة و ٢٩٪ في قطاع غزة .

أحد التفسيرات للفجوة بين التوقع والواقع يكمن في حقيقة أن نسبة الولادة (أي المواليد أقل من الوفيات) الفلسطينية لم تنسجم مع تقديرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني . ووفقاً لمعطيات وزارة الصحة الفلسطينية ، التي أدارت تسجيلات دقيقة لكل حالات الولادة حسب المحافظة والمستشفى ونوع الولادة ، فقد كان عدد حالات الولادة من سنة ١٩٩٧ وحتى نهاية ٢٠٠٣ أقل بـ ٣٠٨ آلاف من تقديرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني . معطيات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حول عدد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائي تؤكد بدورها المعطيات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية بشأن عدد

الولادات . كذلك فإن معطيات وزارة الصحة حول الوفيات في فترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ أقل من توقع جهاز الإحصاء الفلسطيني بـ ٣٢ ألف وفاة . وفي الواقع فإن توقعات جهاز الإحصاء الفلسطيني لحالات الولادة والوفيات لم تخطئ بدرجة كبيرة ، ولكنها عندما طبقت على عدد كبير من الأشخاص الذين لا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أدت إلى مبالغة حقيقية في عدد الولادات والوفيات .

هناك تفسير آخر للظاهرة مرتبط بحركة انتقال الفلسطينيين من وإلى المناطق الفلسطينية . فقد توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هجرة ٢٣٦ ألف فلسطيني من الخارج إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بين سنوات ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ .

ولكن معطيات شرطة " حرس الحدود " الإسرائيلية تُظهر ، من الناحية الفعلية ، أن عدد الفلسطينيين الذين غادروا " المناطق " في نفس الفترة زاد عن عدد الوافدين إليها بـ ٧٤ ألف شخص . بناء على ذلك فقد أخطأ جهاز الإحصاء الفلسطيني إذن بـ ٣١٠ آلاف شخص .

هذا المعطى له أهمية قصوى ، نظراً لأن لهذه الهجرة السلبية تأثيراً حاسماً على الحد من نسبة نمو السكان الفلسطينيين . فعلى العكس من تقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني التي توقعت تدفقاً كثيفاً للفلسطينيين من الخارج إلى " المناطق " ، سجلت عملياً حركة مغادرة (هجرة) على نطاق أوسع بكثير من المناطق الفلسطينية إلى دول أوروبا وإستاليا والولايات المتحدة وكندا ، بالإضافة إلى إسرائيل التي تعتبر هدفاً مفضلاً لهذه الحركة . وطبقاً لما أورده تقرير صادر عن وزارة الداخلية الإسرائيلية ، فقد انتقل ١٠٥ آلاف فلسطيني من " المناطق " للعيش داخل حدود " الخط الأخضر " في نطاق جمع شمل العائلات . جهاز الإحصاء الفلسطيني واصل من جهته إحصاء هؤلاء كجزء من السكان الفلسطينيين ، على الرغم من أنهم دخلوا في إحصاء السكان في إسرائيل كعرب إسرائيليين .

ولا بد أن نضيف إلى هذه المعطيات أيضاً عدداً غير معلوم ، لكنه عدد كبير بالتأكيد ، من الفلسطينيين الذين دخلوا إلى إسرائيل بصورة غير قانونية وهم غير مشمولين في الأرقام الرسمية . أحد أسباب هذه الهجرة الجماعية يعود إلى الانتفاضة التي اندلعت في خريف العام ٢٠٠٠ ، والتي دفعت العديد من الفلسطينيين القلقين إلى إرسال أبنائهم إلى خارج مناطق السلطة بغية إبعادهم عن تأثير مجتمع يشجع شبابه على التطوع للقيام بهجمات انتحارية .

علاوة على ذلك فإن الكثيرين من هؤلاء الآباء لم يكونوا واثقين إذا ما كان أبنائهم سيعودون إلى " المناطق " أم أنهم (أي الآباء) سيلتحقون بهم في الخارج .

وكما قال باسم عيد، الناشط الفلسطيني في مجال حقوق الإنسان، فإن " هذه الأمور لم تتضح بتاتا " . وأضاف أن الصحافيين امتنعوا عن الكتابة عن موجة الهجرة الفلسطينية المتزايدة لاعتقادهم أن " هذه القضية يمكن أن تضر بالمصلحة الوطنية " .

خلاصة القول، لقد ضخَّ جهاز الإحصاء الفلسطيني - نظراً لأنه عدَّ مرتين عرب القدس وشمل في تقديراته العرب المقيمين خارج البلاد - قاعدة معطياته لسنة ١٩٩٧ بـ ٦٤٨ ألف نسمة . فتوقع النمو الطبيعي للسكان كان عالياً بدرجة غير واقعية مما أدى إلى تضخيم آخر بـ ٢٧٦ ألف نسمة . كذلك فإن التكهّن الخاطيء، الذي توقع هجرة مكثفة إلى قطاع غزة والضفة الغربية وتجاهل النسبة العالية للهجرة السلبية للفلسطينيين من " المناطق "، ساهم بدوره أيضاً في تضخيم الأرقام بـ ٤١٥ ألف نسمة .

وإذا ما ربطنا بين جميع الأرقام، سنجد أن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني نجح حتى العام ٢٠٠٤ في زيادة نسبة السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ ١٣٤ مليون نسمة، أي أكثر من ٥٠٪ . ولكن بعد تصحيح الأخطاء الكثيرة التي وقع فيها جهاز الإحصاء المذكور يهبط تعداد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع في منتصف العام ٢٠٠٤ إلى ٢٤٩ مليون نسمة = ١٤٢ مليون في الضفة، و ١٠٧ مليون في القطاع .

نود التأكيد هنا أن المعطيات المعدلة لا تستند إلى فرضيات ديمغرافية بديلة تبدو مفضلة من وجهة نظرنا . فهي تستند إلى معطيات حكومية (رسمية) للسلطة الفلسطينية، جُمعت من قبل وزارات ودوائر خارج نطاق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مثل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم، اللتين واكبنا الاتجاهات الديمغرافية ميدانياً (في المنطقة) منذ العام ١٩٩٧ فصاعداً . وعليه لا مجال للتشكيك في مصداقية وصحة الأرقام التي أوردناها هنا فيما يتعلق بالوضع الديمغرافي الفلسطيني، وبالتالي يجب التعاطي معها بالجدية الملائمة .

نظرية " القبلة السكانية الموقوتة " . . .

إلى جانب البحث في معطيات السكان الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع

غزة، نرى أن من الأهمية بمكان إبداء الرأي أيضاً حول مسألة لا تقل أهمية، وهي عدد العرب القاطنين في إسرائيل، داخل مناطق "الخط الأخضر"، والذين يصف الكثيرون منهم أنفسهم كفلسطينيين.

تشكل التقديرات، بشأن عدد العرب الذين يعيشون على جانبي "الخط الأخضر"، الأساس أو المنطلق لنظرية "القبلة الديمغرافية الموقوتة". هنا، وفي هذا الجانب أيضاً، نجد أن هناك عدة مغالطات أساسية في وصف نسبة النمو لدى هؤلاء السكان، وكذلك في المقارنات بين هذه النسبة وبين نسبة النمو لدى السكان اليهود.

في سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٣ بلغت وتيرة النمو الإجمالي لدى السكان اليهود (والذي يشمل التكاثر الطبيعي والميزان الإيجابي الناتج عن الهجرة إلى إسرائيل) ٢١٪ في السنة. في الوقت ذاته كانت وتيرة النمو لدى السكان العرب في إسرائيل ("عرب إسرائيل") أعلى بدرجة ملموسة، إذ بلغت ٣٣٪ في السنة. جزء من هذه الزيادة ناتج عن هجرة فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة (إلى داخل مناطق "الخط الأخضر").

وفي الواقع فقد ارتفعت نسبة السكان العرب الإسرائيليين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و٢٠٠٤ من ١٠٥٪ من مجمل سكان المنطقة إلى ١٤٪. ويشكل ذلك السبب الرئيس في تقلص الأغلبية اليهودية خلال نفس الفترة من ٦٤٪ إلى ٥٩٪. ولكن حتى هذه الأرقام قابلة للتلاعب والتحريف.

على سبيل المثال، قلّصَ بعض خبراء الديمغرافيا بصورة مصطنعة حجم السكان اليهود في إسرائيل من خلال التغاضي عن قرابة ٣٠٠ ألف مهاجر قدموا من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً غير معترف بهم كيهود وفق أصول الشريعة الدينية اليهودية (الهلاخاه). وقد أُستثني هؤلاء المهاجرون في قسم من الاستطلاعات والأبحاث من التصنيف "يهود وآخرون"، على الرغم من أن الكثيرين منهم يتماثلون مع إسرائيل ومع الشعب اليهودي، وتوجد لهم صلات ووشائج عائلية مع يهود بل ويصرحون حتى بيهوديتهم. لا شك في أن إسرائيل أصبحت دولة مركبة أكثر من ناحية ثقافية وديمغرافية، ولكنها لم تصبح بالضرورة أيضاً عربية- فلسطينية أكثر.

ويستدل من تفحص المعطيات والأرقام الفلسطينية المصححة أن حجم المجموعتين

السكانيتين، العربية واليهودية، ازداد في الواقع بدرجة ملحوظة خلال العقود الأربعة الأخيرة. ولكن النسبة أو المعادلة فيما بينهما لم تشهد أي تغيير جوهري. فاليهود يحتفظون عملياً بمكانتهم كأغلبية راسخة ومستقرة للغاية. وتبلغ النسبة بين اليهود والعرب في مجمل مناطق إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ٣ إلى ٢، أما داخل حدود "الخط الأخضر"، بما في ذلك القدس، فتبلغ النسبة ٤ إلى ١.

ويميل الكثير من الديمغرافيين والمحللين إلى التقليل من شأن هذه الأرقام المعدلة بدعوى أن العرب سيتحولون عاجلاً أم آجلاً إلى أغلبية. غير أن هذا الموقف ينبع بصورة عامة من جمود وتشبث بأنماط تفكير معينة، وليس من تحليل جاد للمعطيات. ووفقاً لما يدعيه أولئك الباحثون والخبراء السكانيون فإن المجموعة السكانية الفلسطينية الفتية وحال بلوغها سن الإخصاب سيحركها الدافع الديمغرافي نحو بلوغ مكانة الأكثرية. لكن هذا السيناريو أيضاً فيه مبالغة بعض الشيء، خاصة في ضوء التحسن الذي طرأ على التكهّن الديمغرافي لليهود في إسرائيل. فنسبة الإخصاب الإجمالية (التي تُقدّر بعدد الأولاد/ المواليد المتوقع للمرأة خلال حياتها) نمت بشكل تدريجي في الوسط اليهودي بين سنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ووصلت إلى ٢٫٧ (وهي أعلى نسبة بين الدول الصناعية المتقدمة)، كما ازدادت حالات الولادة لدى اليهود من ٨٠ ألف حالة في السنة العام ١٩٩٥ إلى ٩٦ ألف حالة العام ٢٠٠٠، وإلى أكثر من ١٠٤ آلاف حالة العام ٢٠٠٤.

في المقابل فإن معدلات الإخصاب في الوسط العربي تمر في هبوط مستمر. فنسبة الإخصاب الإجمالية لدى السكان العرب في إسرائيل (وهذا يشمل المسلمين والمسيحيين والدروز) انخفضت من ٤٫٤ في العام ٢٠٠٠ إلى ٤ في العام ٢٠٠٤. في الوقت ذاته، فإن عدد حالات الولادة الإجمالي، الذي ارتفع لدى اليهود، استقر لدى عرب إسرائيل. وكان عدد حالات الولادة في الوسط العربي قد قفز بين العام ١٩٩٥ والعام ٢٠٠٠ من ٣٦٥ ألف إلى ٤١٢ ألف ولادة، لكن في السنوات الخمس الأخيرة لم يطرأ عليه أي تغيير ملموس. ومن ناحية عملية فقد سجّل عدد حالات الولادة في الوسط العربي - الإسرائيلي أول هبوط له في العام ٢٠٠٤، وهو ما نتج على ما يبدو عن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة، وبالأساس جراء تقليص مخصصات الأولاد، والذي أضر بالفئات التي يُعتبر

معدل الإنجاب لديها مرتفعاً بشكل خاص . مثل هذا الاتجاه يُلاحظ أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة . ففي الضفة الغربية انخفض معدل الإنجاب من ٥ر٧ في العام ١٩٩٩ إلى ٥ في العام ٢٠٠٣ ، وفي قطاع غزة انخفض من ٦ر٦ إلى ٥ر٧ .

إحدى المشكلات التي تجعل من الصعب التكهّن بحجم السكان تنبع من كون بعض الديمغرافيين اعتادوا بصورة عامة على سحب معدلات الإنجاب السابقة ، أو الراهنة ، على التكهّن المستقبلي . فاستناداً إلى معدلات الإنجاب المرتفعة التي سجلت لدى عرب إسرائيل في الستينيات (والتي وصلت بالمتوسط إلى تسع أو عشر حالات ولادة للمرأة) توقع ديمغرافيون إسرائيليون أن يصبح عدد العرب في الدولة أكثر من عدد اليهود الذين يعيشون فيها قبل حلول العام ١٩٩٠ .

وعندما هبط معدل الإنجاب لدى عرب إسرائيل إلى ٥ر٤ في أوائل الثمانينيات وإلى ٤ر٧ في النصف الثاني من العقد ذاته ، استخدم الديمغرافيون الإسرائيليون المعطيات الجديدة لإعداد سلسلة جديدة من التوقعات . لكن هذا المعدل استمر بالهبوط حتى العام ٢٠٠٥ ووصل إلى ٤ . هذا الهبوط في معدل الإنجاب عكّس التطور الاقتصادي الحاصل في الوسط العربي ، والاتجاه المشابه الذي سجل في منطقة الشرق الأوسط برمتها . غير أن الديمغرافيين الإسرائيليين لم يعبأوا لغاية اليوم بإعادة مواءمة توقعاتهم مع التغيرات التي طرأت على معدلات الإنجاب . إن أخذ هذه العوامل بنظر الاعتبار - وخاصة التأثيرات البعيدة المدى للتغيرات على المواقف الثقافية والظروف الاقتصادية - يشكل عنصراً ضرورياً في أي تكهّن ديمغرافي .

ومما ساهم أيضاً في نزعة التشاؤم الديمغرافي هو ميل أغلب المحللين نحو الاستخفاف بإمكانية حصول هجرة يهودية جماعية إلى إسرائيل في المستقبل . ويكرر هؤلاء بذلك الأخطاء التي حصلت في فترة الثمانينيات . أحد الديمغرافيين الإسرائيليين المرموقين (سرجيو ديلا- فرغولا) ادعى وقتئذٍ أن يهود الاتحاد السوفييتي لن يهاجروا أبداً إلى إسرائيل بصورة جماعية ، لكن بعد مرور عشر سنوات فقط هاجر إلى إسرائيل قرابة مليون شخص من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً . وفي هذا السياق لا بد من إعارة الانتباه إلى تنامي القطاع الأرثوذكسي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية وتوجهه نحو تعميق علاقاته مع

إسرائيل . فقد سجلت نسبة الهجرة إلى إسرائيل في صفوف اليهود المنتمين إلى هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة ، وهذا يعود في جانب منه إلى تحسن الظروف الاقتصادية في إسرائيل . كذلك فإن العداء المتزايد لليهود في أوروبا الغربية يمكن أن يشكل أيضاً عامل حفز للهجرة إلى إسرائيل ، وخاصة لدى يهود فرنسا .

وأخيراً ، فإن مئات آلاف الإسرائيليين المقيمين خارج البلاد ، والذين يتم استثناءهم بمنهجية من عمليات إحصاء السكان في إسرائيل ، ما زالوا يشعرون بارتباط قوي بالبلاد وبالتالي فإن إمكانية عودتهم غير مستبعدة إذا ما تحسن الوضع الاقتصادي . وبالفعل ، فعندما حقق الاقتصاد الإسرائيلي مجدداً نسبة نمو سنوي مرتفعة سنة ٢٠٠٣ ارتفع عدد الإسرائيليين العائدين من الخارج إلى البلاد العام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٠٪ ، وفي العام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٠٪ .

المستقبل والأمن الديمغرافي . . .

ما الذي يخبؤه المستقبل إذن لأمن إسرائيل الديمغرافي إذا ما نظرنا إلى الوقائع على حقيقتها؟

في بحث آخر كنا قد أجريناه تحت عنوان " توقعات حول إسرائيل والضفة الغربية لسنة ٢٠٢٥ " ، استخدمنا المعطيات السكانية المعدلة حول الضفة الغربية وذلك بغية تحديث (حتلنة) التوقعات التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي قبل فترة وجيزة حول السكان اليهود والعرب في إسرائيل في سنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ . وقد رأينا في هذا الصدد أن هناك أهمية وضرورة لكشف المعطيات الديمغرافية المغلوطة فيما يتعلق بإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي جرى اقتباسها على نطاق واسع . غير أن إسرائيل انسحبت في هذه الأثناء من قطاع غزة ، ومن هنا فإن صلة هذه المعطيات السكانية فيما يتعلق بتفحص " القنبلة الديمغرافية الموقوتة " تغدو موضع شك . فإذا كانت إسرائيل لم تعد مسيطرة في قطاع غزة ، وليست لديها نوايا لإعادة سيطرتها على المنطقة مستقبلاً ، فلا جدوى أو مبرر إذن لإدراج سكان القطاع ضمن السيناريوهات الديمغرافية المخيفة . مثل هذه السيناريوهات ، والتي تطرح إمكانية أقلية يهودية تسيطر على أكثرية عربية ، تعتبر ذات صلة فقط فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة حالياً للسيطرة الإسرائيلية والتي يمكن أن تكون خاضعة لمثل هذه السيطرة في المستقبل أيضاً .

بناء على ذلك ينبغي أن يتم تفحص نفاذ أو سريان نظرية " القنبلة الديمغرافية الموقوتة " في ضوء التكهّن الديمغرافي البعيد المدى بشأن إسرائيل والضفة الغربية، دون التطرق إلى قطاع غزة. ولا بد أن نضيف إلى ذلك، بأنه سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، بلورة تكهّن ديمغرافي موثوق حول قطاع غزة في ضوء عدم توفر معطيات موثوقة بشأن التغيرات السكانية التي طرأت، أو يمكن أن تطرأ هناك، على أثر نقل المسؤولية عن معبر رفح إلى السلطة الفلسطينية.

استخدم بحثنا معطيات ديمغرافية معدلة فيما يتعلق بإسرائيل والضفة الغربية وأخذ في الحسبان عدة سيناريوهات نمو محتملة لدى مختلف المجموعات السكانية.

وفقاً لتصور النمو الوسطي الذي طُوّر في نطاق هذا البحث، سيحافظ اليهود في إسرائيل على معدل الإخصاب الحالي (٢٧)، كما أن ميزان الهجرة الإيجابي (أي عدد المهاجرين والسكان العائدين إلى إسرائيل ناقص الإسرائيليين المغادرين أو المهاجرين من إسرائيل إلى الخارج) سيحافظ على متوسط سنوي مقداره ٢٠ ألف شخص، كما كان عليه الوضع في سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤. وبالمثل، فإن اتجاه الهبوط الذي يسم معدلات الإخصاب لدى عرب إسرائيل سوف يستمر، حيث من المتوقع أن ينخفض معدل الإخصاب الحالي (٤) حتى العام ٢٠٢٥ إلى ٣ (حتى وفق معطيات الأمم المتحدة فإن معدلات الإخصاب لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية تهبط تدريجياً من ٥٤ إلى ٣٢٤).

استناداً إلى هذه المقاييس سيتمتع السكان اليهود في العام ٢٠٢٥ بأغلبية ٦٣٪ في إسرائيل والضفة الغربية، أي بانخفاض معتدل عن نسبتهم الحالية البالغة ٦٧٪. فضلاً عن ذلك، وطبقاً لتصور يتوقع ازدياداً في الهجرة إلى إسرائيل وفي معدلات الإخصاب (لدى السكان اليهود، وخاصة في ضوء معدل الإنجاب المرتفع في الوسط اليهودي الأرثوذكسي)، فإن نسبة اليهود بين إجمالي السكان سترتفع إلى أغلبية ٧١٪.

هذا السيناريو ليس مفاجئاً للمنطق، ففي السنوات الخمس الأخيرة تجاوزت معدلات الإخصاب لدى السكان اليهود السقف الأعلى لتوقعات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في حين اقترب الوسط العربي- الإسرائيلي من مستويات الإخصاب الأكثر تدنياً حسب هذه التوقعات. إذا لم تقع أحداث غير متوقعة، فإن الخطر الوحيد على الهيمنة

الديمغرافية لليهود يتمثل في حصول هجرة عربية واسعة النطاق من قطاع غزة أو من خارج البلاد إلى دولة فلسطينية مؤقتة تقام في الضفة الغربية .

لقد اعتمدت إسرائيل دائماً وأبداً على مستوى معين من الهجرة بغية المحافظة ، أو من أجل تحسين المكانة الديمغرافية للسكان اليهود مقابل العرب ، ومن المرجح أن يستمر هذا الاعتماد في المستقبل أيضاً . فالمحافظة على استقرار ديمغرافي للمدى البعيد ، بدون هجرة ، تتطلب تساوي معدلات الإنجاب لدى المجموعتين السكائيتين ، اليهودية والعربية .

وفي هذا الصدد ، يجدر الانتباه لمعدلات الإخصاب المختلفة لدى المجموعات الفرعية العربية في إسرائيل . فمعدلات الإخصاب لدى المسيحيين العرب هبطت إلى ٢١ ، فيما سجل حالياً لدى الدروز ، والذين اعتادوا في الماضي على التباهي بنسبة الإخصاب العالية ، معدل مستقر بلغ ٢٦ ، وهو أقل بعض الشيء من معدل الإخصاب الحالي لدى السكان اليهود . ويمكن الافتراض أن هذا الانخفاض مرتبط بعصرنة المجتمع الدرزي واندماجه في المجتمع الإسرائيلي . من هنا يجدر بإسرائيل أن تتبنى ، باسم المساواة ، سياسة مماثلة تجاه قطاع السكان المسلمين ، كأن تشجع على سبيل المثال الخدمة الوطنية وأن تمنح النساء والرجال على حد سواء إمكانيات وفرصاً أكثر في مضمار التعليم العالي .

إذا اتبعت إسرائيل هذا التوجه ، فإن معدلات الإخصاب المرتفعة في الوسط الإسلامي ، والتي تشهد أصلاً هبوطاً مستمراً ، ستواصل تقلصها ، بل وستصل في نهاية المطاف إلى مستوى الوسط اليهودي .

استنتاجات . . .

الاستنتاجات واضحة كالشمس : القبلة الديمغرافية الموقوتة تعتبر بكثير من المعاني المهمة ، قبلة عقيمة . . . إنها نتاج تضخيم عدد الفلسطينيين المقيمين فعلياً في " المناطق " ، ونتاج أساليب وطرق للتكهن بالنمو (السكاني) المستقبلي ، عفا عليها الزمن . الآن لم يبق سوى التساؤل حول السبب الذي جعل إسرائيل تعتمد على التكهّنات السكانية للسلطة الفلسطينية كخط موجه في رسم الحدود المستقبلية للدولة اليهودية . ما الذي جعلها تغفل عن ملاحظة هذه الأخطاء والمغالطات الإحصائية ؟

الجواب الرسمي يقول إنه وعندما نقلت إسرائيل مسؤولية إدارة " المناطق " إلى السلطة الفلسطينية خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، لم تكلف أية وزارة أو دائرة حكومية إسرائيلية بمسؤولية مراقبة المعطيات الصادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني . وذكر مسؤولون في مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ، خلال نقاش للموضوع أجرته قبل فترة وجيزة لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست ، أن مهمة متابعة ورصد الوضع السكاني (العربي) في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تعد ضمن صلاحيات مكتب الإحصاء المركزي ، سواء لأسباب تمويلية أو بحكم أن اتفاقيات أوسلو تحظر بشكل صريح على الجهات الإسرائيلية إجراء مثل هذه الإحصائيات . إضافة إلى ذلك فإن الفجوة بين معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ومعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لم تكتشف إلا في العام ١٩٩٧ ، أي في الفترة التي كانت فيها العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لا تزال تجري بصورة سليمة ومنتظمة نسبياً ، وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو إلى التشكيك في المعطيات .

في عدد من الحالات كانت التقارير بشأن الانخفاض في الأغلبية اليهودية ناتجة عن إهمال صرف . أحياناً كان سبب المغالطات يكمن في تسييس المسألة الديمغرافية سواء في إسرائيل أو السلطة الفلسطينية . فالأكاديميون الإسرائيليون الذين درسوا الموضوع كانوا ملتزمين بفكرة الفصل بين السكان اليهود والعرب ، ومن هنا أتت توصياتهم بهذه الروحية . على سبيل المثال فقد اعتمد بحث الحبير الجغرافي أرنون سوفير " إسرائيل ، ديمغرافيا ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ : في ضوء عملية الانفصال " ، تقارير المعطيات السكانية التي أعدها جهاز الإحصاء الفلسطيني حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، فضايف تقريباً العدد الحقيقي لعرب القدس ، واستثنى المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق غير المصنفين من ناحية دينية ضمن فئة " يهود وآخرون " ، وشمل العمال الأجانب ضمن فئة " عرب وآخرون " (على الرغم من أن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لا يشملهم - أي العمال الأجانب - في إحصاءاته كجزء من سكان إسرائيل) واحتسب المهاجرين غير القانونيين من مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل دون أن يخصمهم من معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني .

وعليه ، ليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب إذن من استنتاجات البحث (بحث أرنون سوفير) التي استشرفت مستقبلاً أكيداً سيكون اليهود فيه أقلية في " أرض إسرائيل " أو

غرب نهر الأردن.

إلى ذلك فإن حقيقة كون معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني تُقتبس مراراً وتكراراً من قبل هيئات محلية (إسرائيلية) ودولية، تضيفي على هذه المعطيات بطبيعة الحال بُعداً جديداً من المصادقية. فالمساعدات الدولية للمناطق الفلسطينية، على سبيل المثال، تستند في جانب منها على التقديرات السكانية التي تعدها السلطة الفلسطينية.

في ١٥ آذار ٢٠٠٦ مثَّلَ جيمس وولفنزون أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي وناشدها مواصلة تقديم المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية بحجة أن هناك ما بين ٤ إلى ٤.٥ مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة على شفا كارثة إنسانية. والمدّعى أن أياً من أعضاء لجنة مجلس الشيوخ لم يشكك بهذه الأرقام أو مصدرها، مع أنها أعلى من الأرقام التي تتحدث عنها محافل الديمغرافيين الإسرائيليين أو حتى جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

مع ذلك هناك مؤشرات تدل على أن الميل نحو قبول أو اعتماد معطيات مُضخمة أخذ يتلاشى. منذ توقيع اتفاقيات أوسلو قدمت الولايات المتحدة مساعدات للفلسطينيين بقيمة ١.٥ مليار دولار حوّل معظمها لتمويل مشاريع إنسانية تُحسب ميزانيتها بصورة عامة حسب الفرد. في أعقاب فوز حركة "حماس" في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية قررت حكومات بعض الدول المانحة إعادة النظر في توجيهها حيال مسألة المساعدات التي تقدمها للفلسطينيين. وعلى سبيل المثال فقد وجهت اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في مجلس النواب الأمريكي دعوة لكاتبتي هذا المقال ليعرضوا أمام اللجنة ما لديهم من أدلة وبراهين تُثبت أن هناك تضخيماً للتقديرات والمعطيات السكانية من قبل السلطة الفلسطينية. في ضوء المعطيات المعدلة، والتي تثبت أن عدد السكان الفلسطينيين أقل بكثير من العدد المتداول، من المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة وجهات مانحة أخرى بإعادة النظر في حجم مساعداتها للفلسطينيين.

لكن يبدو أن الجواب الشافي والأدق على السؤال: "لماذا اعتمدت المعطيات المغلوطة دون تحفظ أو شك؟" يكمن في التاريخ ذاته: فمنذ ما يزيد عن مائة عام واليهود في صراع ديمغرافي ضد العرب... ونتيجة للخوف الذي يولده مثل هذا الصراع، يميل الكثيرون منهم

(أي من الإسرائيليين اليهود) لتصديق السيناريوهات الأسوأ، وهناك جوقه من الباحثين الذين ينبرون بسرور لإذكاء وتغذية مخاوفهم .

السؤال المهم . . .

هل يواجه اليهود في إسرائيل تهديداً ديمغرافياً؟ الجواب ما زال " نعم " بتحفظ . فالفهم لهذا التهديد شابه ميل إلى المبالغة الشديدة . وكما تظهر الأرقام الحقيقية فإن النمو السكاني العربي ليس إرادة علياً أو قوة قاهرة ستفرض على اليهود، عاجلاً أم آجلاً، مكانة الأقلية . على العكس ، فإن فهماً أكثر عمقاً للسيرورات الديمغرافية وللقوى والعوامل الخاصة بالحركة لها من شأنه أن يتيح لصانعي السياسة في إسرائيل التأثير بطرق مختلفة على الاتجاهات الديمغرافية في المنطقة على المدى البعيد . فباستطاعتهم على سبيل المثال تشجيع الهجرة اليهودية ودفع المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين مواطني الدولة اليهود والعرب . والأهم من ذلك، يتعين على إسرائيل أن تدرك بأنها تمتلك ، من وجهة نظر ديمغرافية، وقتاً كافياً لتفحص الإمكانيات المتاحة لها واتخاذ القرارات السليمة .

عموماً فإن من الواضح أن المعطيات المعدلة تُحَيِّدُ سلاحاً نفسياً شديداً التأثير في حرب الدعاية العربية ضد الدولة اليهودية . لقد لوح الفلسطينيون بالسيف الديمغرافي بغية ترويع وتهديد إسرائيل وإشاعة الثقة بانتصارهم المحتوم . بيد أنه يمكن ويصح الآن الإدعاء بوضوح أن اليهود لا يشكلون أكثرية هشة إلى هذا الحد وأن وجودهم في المنطقة ليس واهناً . على العكس ، فمكانة اليهود كأغلبية ما زالت مستقرة وقوية .

إسرائيل تقف الآن أمام لحظة حاسمة في تاريخها . لذا، يتعين عليها إتباع نهج تفكير جديد وجريء يضمن بقاء الدولة اليهودية بمثابة واقع ، حتى في ظل وما بعد قيامها بتأمين حقوق ورفاهية الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين . غير أن كل ذلك لن يتحقق إلا على أساس معطيات صحيحة وذات مصداقية .

ردّ على مقالة "ديماغوغرافيا" ... الطابع المنشود للمجتمع الإسرائيلي

بقلم: سرجيو ديلا - فرغولا *

في مقالهم "ديماغوغرافيا" (مجلة تخيلت، عدد ٢٥، خريف العام ٢٠٠٦) تساءل (كاتبوه) بينيت تسيمرمان، روبرتا زايد، ومايكل أ. ويز: "هل يواجه اليهود في إسرائيل تهديداً ديمغرافياً؟".

"الجواب"، حسب تعبيرهم، "ما زال: نعم بتحفظ. غير أن الفهم لهذا التهديد شابه ميل إلى المبالغة الشديدة... يتعين على إسرائيل أن تدرك أنها تمتلك، من وجهة نظر ديمغرافية، وقتاً كافياً لتفحص الإمكانيات المتاحة لها واتخاذ القرارات السليمة".

ينتقد الجزء الأكبر من المقال المعطيات السكانية الصادرة عن جهاز الإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية. ويتناول هذا النقد أيضاً ما وصفه بعدم كفاءة وتباطؤ الخبراء الديمغرافيين

* سرجيو ديلا - فرغولا: رئيس قسم الديمغرافيا والإحصاء لليهود في "معهد اليهودية المعاصرة" في الجامعة العبرية - القدس، وباحث زميل كبير في معهد "تخطيط سياسة الشعب اليهودي".

الإسرائيليين، من حيث تفسيرهم الخاطئ للمعطيات واستخدامهم المغرض لها، وعدم فهمهم للسيرورات الحاصلة في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني وإصرارهم على التمسك بسيناريوهات لا أساس لها.

الرسالة المركزية التي سعى كاتبو المقال إلى إيصالها - على الرغم من أنهم لم يصرحوا بها علناً - مؤداها أن الجزع الإسرائيلي من نمو سريع للسكان العرب والفلسطينيين ليس له أي أساس، وعليه لا حاجة البتة إلى سياسة تهدف إلى تشجيع تنمية، أو على الأقل صيانة التفوق الديمغرافي لليهود على غير اليهود في دولة إسرائيل. وبحسب هذا المنطق فقد كان من الجدير أن تُشطب خطط مثل "الانفصال" عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، أو اقتراحات للقيام بانسحابات إضافية في المستقبل من أجزاء واسعة أخرى في الضفة الغربية، ولكن، ومع الأسف الشديد، فإن النتائج الديمغرافية للانفصال عن قطاع غزة - وهي منطقة ذات كثافة سكانية فلسطينية عالية - هي التي وفرت لأصحاب المقال الأرضية للدعاء الذي يسعون إلى تسويقه.

بداية، عند تفحص نقاط قوة ونقاط ضعف "ديماغوغرافيا"، يتضح في الحال أن المقال لا يحتوي على أي جديد.

خلال العامين الأخيرين تحدث كاتبو المقالة أمام العديد من المؤتمرات والمؤسسات البحثية ونشروا مقالات (في الصحف الأميركية والإسرائيلية) وأدلو حتى بشهادات أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ولجنة مراقبة الدولة، وانتقدوا مراراً وتكراراً المفاهيم المغلوطة التي تؤثر على رسم السياسة الإسرائيلية. هذا المجهود الدعائي المكثف والممول جيداً نال دعماً وتعزيزاً من جانب مجموعة صغيرة من الإسرائيليين، أبرزهم يورام أتينغر، وهو كاتب صحافي غزير الإنتاج شغل سابقاً منصب ملحق لشؤون الكونغرس في السفارة الإسرائيلية في واشنطن. ورغم أن هؤلاء لم يعبروا أبداً عن موقف سياسي صريح، إلا أن القول بأن إسرائيل "تمتلك وقتاً كافياً". لاتخاذ القرارات السليمة " لا يمكن أن يفسر كموقف حيادي في الشرق الأوسط المعاصر.

إذن، ما هو هدف هذه المناورة؟ بداية فإن أياً من المؤلفين الثلاثة ليس خبيراً ديمغرافياً مهنياً.

إنَّ أحدهم (بينيت تسيمرمان) هي مؤرخة معروفة ، أما الاثنان الآخران فإن عملهما ، ورغم كونهما من حملة اللقب الأكاديمي ، لا يمت بصلة إلى البحوث السكانية .

لذلك ، فإن كل ما يستطيع المؤلفون كشفه في مقالاتهم ، وهم يحاولون تشجيع " فهم أعمق للسيرورات الديمغرافية والقوى الخاصة المحركة لها " ، هو الغياب المؤسف لهذا الفهم بالذات . فالديمغرافيا ليست مشكلة فقط ، وليست شيطانا أو شكلاً من أشكال العبادة . الديمغرافيا هي فرع في العلوم الاجتماعية . وكحال أي فرع علمي ، فإنها جزء من كيان معارف مترامية ، ومنظومة نظريات وفرضيات وأدوات وطرق للتحليل وملاحظات تجريبية يجري إجمالها بصورة عامة على شكل معطيات كمية وكبلورة لاستنتاجات وتوصيات لسياسة تستند إلى كل هذه الجوانب ، على الرغم من اختلاف الآراء بين العاملين في هذا الحقل ، فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة .

لكن من الواضح أنه ولأجل طرح رأي أو ادعاء ديمغرافي مقنع ، لا يمكن الاكتفاء بجمع معطيات ، ولا سيما إذا كانت مثل هذه المعطيات منقولة عن مصادر ثانوية . ادعاء المؤلفين بشأن عدم وجود تآكل أو انحسار جاد في التوازن الديمغرافي اليهودي - الفلسطيني الراهن يستند إلى عدة فرضيات أساس . فهم يعتقدون على سبيل المثال أن الدراسات والأبحاث الحالية ضخمت قاعدة السكان الفلسطينيين على نحو مبالغ به تماماً ، وأن انخفاضاً حاداً قد طرأ على معدلات الإنجاب الفلسطينية ، وأنه يمكن توقع (قدوم) هجرة يهودية واسعة النطاق في المستقبل . ويدعي المؤلفون أننا وإذا ما صححنا الفرضيتين الأولى والثانية ، وأخذنا الثالثة بنظر الاعتبار فسوف نجد أن التكهّنات الديمغرافية السائدة تعاني من تقدير زائد أو مضخم بمليون ونصف المليون فلسطيني ، ثم عادوا وخفضوا هذا التقدير إلى مليون ، وسط إبداء استخفاف مثير للتساؤل فيما يتعلق باستخدام الأرقام .

بعد ذلك أود تفحص - وتفنيد - الادعاءات الرئيسة التي يطرحها الكتاب الثلاثة . وتتناول المسائل المطروحة على بساط البحث : نوعية معطياتهم ومصدقية تحليلهم ؛ الوقوف على فهم العوامل الأعمق الكامنة في أساس السيرورات الديمغرافية الأساسية ، أي الهجرة العالمية والتكاثر الطبيعي ؛ والانعكاسات العامة الأوسع للاتجاهات الجديدة .

تؤكد إحدى الفرضيات الأساس الراسخة في العلوم الاجتماعية على أنه لا توجد معطيات "كاملة" أو "مثالية". ولذلك، فقد استندت نماذج نظرية وعملية مهمة إلى التقديرات التي توفر لنا صورة تقديرية فقط عن العالم الحقيقي. أحياناً، نجد أن المعطيات اللازمة ليست متوفرة نهائياً، ومع ذلك فإنه يمكن بالتأكيد، بواسطة الطرق الملائمة، عرض وتقديم تقديرات منطقية. بالإمكان فقط إعطاء تقدير عام فيما يتعلق بالنتائج المحتملة لأحداث راهنة (في الحاضر)، وذلك وفقاً للاتجاهات والأنماط القائمة أو بناءً على تغييرات متوقعة. مع ذلك، ورغم كل المآخذ أو الثغرات، فإن المعطيات الكمية ما انفكت تشكل قاعدة المعرفة الأساسية لبناء النظريات وتخطيط الأدوات السياسية.

يبدى المؤلفون ميلاً نقدياً شديداً تجاه المعطيات التي يصدرها جهاز الإحصاء الفلسطيني. وفي الواقع، فإن إدعاء هذا الجهاز القائل إن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٣٨ مليون نسمة هو ادعاء لا يمكن قبوله على عواهنه، ولا بد من التأكيد أن ذلك يشكل بالذات السبب في عدم قبول هذا المعطى من جانب أية جهة مهمة في إسرائيل. وكما يشير المؤلفون، فقد شمل التقدير الفلسطيني القدس الشرقية التي درجت العادة على شملها أيضاً في إجمالي تعداد سكان إسرائيل. إن الحذر البديهي يتطلب الامتناع عن إجراء تعداد مزدوج. وحيث أن التقديرات السكانية التي يعدها جهاز الإحصاء الفلسطيني تستند إلى تعداد السكان الفلسطيني الأول الذي أجري في العام ١٩٩٧، فلا بد من الحذر في تقدير أي تحديث أو توقع يعرضه جهاز الإحصاء المذكور على أساس المصدر المشار إليه. وبهذا المعنى ينبغي الإشادة بالمؤلفين على عملية النقد والتدقيق التي قاموا بها إزاء هذه المعطيات.

قبل أن أنتقد الاستنتاجات الواردة في المقال سأتوقف بشكل سريع أمام وجهة النظر التي ينطلق منها جهاز الإحصاء الفلسطيني. بداية من الجدير أن نسأل جهاز الإحصاء الفلسطيني في ضوء تبعيته المؤسسية للسلطة الفلسطينية، إذا ما كان يمثل أولاً وبالدرجة الأولى هيئة أو جهازاً لجمع المعطيات أم أنه مجرد أداة مسخرة لخدمة دعاية سياسية؟ إحدى الإجابات وردت على لسان مؤسس الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء ومديره الأول د. حسن أبو لبة، وذلك في سياق شرحه لأهداف جهازه: "أنا مقتنع أن الإسرائيليين (مكتب الإحصاء

المركزي الإسرائيلي) هم المصدر الأول . . . الذي ينبغي التعلم والاستفادة منه . لقد نجح الإسرائيليون في بناء دولتهم وبناء أدواتهم الإحصائية ، وسيكون من الغباء عدم الاستفادة من تجربتهم " .

أقوال أبو لبدة هذه تعكس تقديراً صادقاً لاستقلالية مكتب الإحصاء المركزي (الإسرائيلي) ولمصادقية تقاريره . وفي الواقع فقد تلقى جهاز الإحصاء الفلسطيني مساعدة فنية دائمة من جانب مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ، كما أن الإحصاء الفلسطيني الذي أُجري في العام ١٩٩٧ تم بمساعدة فنية من جانب خبراء نرويجيين .

هناك ما يدعو إذن للاعتقاد أن تقارير جهاز الإحصاء الفلسطيني ليست تزويراً محضاً ، وإنما هي معطيات تستدعي التعاطي معها بحذر . جنباً إلى جنب ، علينا أن نقرّ بجزء من نقاط الضعف والثغرات الكامنة فيها ، وقد تصرفنا على هذا النحو بالضبط في التقدير المستقل الذي أعدته حول الاتجاهات الديمغرافية والسيناريوهات السكانية البديلة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية ، والذي أقمته استناداً إلى معلومات مأخوذة من مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي وجهاز الإحصاء الفلسطيني ومصادر أخرى ، تحققت منها بمساعدة شهادات تاريخية . هذا البحث متاح للجميع منذ العام ٢٠٠٣ ، عرض تحليلاً لاتجاهات ديمغرافية راهنة ومستقبلية من زاوية تاريخية ، كما أنه استخدم عينة واسعة من المواد المستمدة من أدبيات البحث العالمية في موضوع السكان ، والتي يبرز جداً غيابها من مقال تسيمرمان وشريكها .

أحد الادعاءات التي يطرحها المؤلفون يتصل بالتضخيم المزعوم لعدد الفلسطينيين في الإحصاء الذي أُجري سنة ١٩٩٧ . وهم يتذمرون لكون الإحصاء شمل فلسطينيين من حملة بطاقات الهوية ، الذين مكثوا خارج البلاد لفترة تزيد على سنة . غير أن الإحصاء اقتصر على جمع معلومات محدودة جداً عن هؤلاء الأشخاص (الجنس مثلاً) دون أن يُشملوا في إجماله العام وفي جداوله المفصلة . خلافاً لادعاء الكتاب الثلاثة ، فإنني لم أستند في بحثي إلا بشكل هامشي جداً ، إلى معطيات وفرضيات جهاز الإحصاء الفلسطيني . كما أنني لم أعتمد على نتائج إحصاء (تعداد)

السكان للعام ١٩٩٧ من أجل تحديد حجم السكان ، على الرغم من استخدامي لتوزيع فئات السكان حسب العمر . لقد استندت تقديراتي لقاعدة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ، الذي كانت عملية التوثيق الإحصائي للسكان في " المناطق " (الفلسطينية) تقع ضمن مسؤوليته لغاية اتفاقيات أوسلو . عندما توقفت إسرائيل عن جمع معطيات حول " المناطق " ، قمت بتحديث معطيات قاعدة السكان حسب نسب الزيادة أو النمو السكاني التي سجلت في الفترة ذاتها ، مع احتساب الهجرة العالمية وميزان المواليد والوفيات . في تسعينيات القرن العشرين قفزت نسب نمو السكان الفلسطينيين ، وخاصة موازين الولادة والوفيات إلى مستوى قياسي تجاوز الـ ٤٪ وحتى الـ ٥٪ سنوياً ، وهي نسبة لا نظير لها تقريباً في العالم .

لم ينجح مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في توقع هذه النسب المرتفعة في سلسلة التوقعات السكانية التي كان " المكتب " قد نشرها في وقت سابق ، ولذلك ، فقد جاءت المعطيات السكانية المتوقعة منخفضة بدرجة ملموسة عن المعطيات الحقيقية التي سجلت في نهاية المطاف .

يشار إلى أن مكتب الإحصاء المركزي ، وبسبب تدني جودة المعطيات القائمة المتعلقة بحركة التكاثر الطبيعي ، استخدم نسب وفيات مُقدَّرة في إعداد التقديرات الديمغرافية . فيما يتصل بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة - هذه النسب كانت كما يبدو أعلى من اللازم الأمر الذي أدى مجدداً إلى إعطاء تقدير منخفض زيادة عن اللزوم حول حجم (تعداد) السكان الحقيقي في المناطق الفلسطينية . تعتبر النوعية الهابطة لمعطيات الحركة الطبيعية في " المناطق " ، مشكلة معروفة وسمت في الماضي أيضاً المعلومات عن القرى العربية في إسرائيل .

على غرار المتبع في إسرائيل ، نظم جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني سجلاً للسكان تم تحديث معطياته الديمغرافية بشكل منفصل عن الإحصاء وعن معطيات الحركة الطبيعية الجارية .

من بين كل المصادر الفلسطينية التي كانت متاحة لهم في تقدير عدد حالات الولادة (المواليد الجدد) لدى السكان الفلسطينيين ، فضل كاتبو المقال الاعتماد بالذات على الأرقام المنخفضة

التي عرضتها وزارة الصحة الفلسطينية ، وذلك على ما يبدو من منطلق الافتراض أن هذه الأرقام تتواءم مع نسب النمو أو الزيادة المنخفضة . ولكن من وجهة نظر منطقية وحيادية ، ليس من الواضح لماذا يعتبر مصدر فلسطيني معين في نظر المؤلفين شرعياً بينما يعتبر مصدر فلسطيني آخر غير شرعي ؟ .

لقد فضل المؤلفون التركيز على فحص مدى التطابق بين معطيات السكان الفلسطينيين ومعطيات مصادر إحصائية أخرى . في إحدى الحالات ، على سبيل المثال ، فحص المؤلفون التلاؤم بين عدد الولادات التي أبلغت عنها وزارة الصحة الفلسطينية وبين عدد تلاميذ المدارس الابتدائية بموجب سجلات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . ولقد وجد المؤلفون بالفعل تلاؤماً لا بأس به ، لكنهم أخفقوا في كونهم لم يتفحصوا مسألة أو حجم التسرب من التعليم ، أو حتى التسجيل والالتحاق بالمدرسة ، وهي ظواهر منتشرة في المجتمع الفلسطيني .

عملية تفحص أخرى أجراها المؤلفون تحرّت التلاؤم بين معطيات السكان وبين سجل الناخبين الفلسطيني . وقد أظهرت النتائج أن عدد أصحاب حق الاقتراع المسجلين أقل بدرجة كبيرة من تقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني السكانية المتعلقة بالشرائح العمرية ذات الصلة . غير أن المؤلفين لم يأخذوا في الحسبان أن التسجيل في سجل الناخبين ليس واجباً إلزامياً ، وبالتالي من المحتمل وجود عدد كبير من الفلسطينيين الذين لم يسجلوا أنفسهم نهائياً في سجل الناخبين . وفي هذا السياق ، يجدر تفحص شهادة وردت على لسان مصطفى الخواجا ، أحد خبراء الإحصاء البارزين في جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في رام الله :

" كانت التقديرات السكانية حتى منتصف العام ٢٠٠٥ هي ٣ر٨ مليون نسمة في المناطق الفلسطينية . وقد بلغ تعداد السكان في هذه المناطق (في آب ٢٠٠٥) ٣ر٦ مليون نسمة . نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم فوق ١٨ عاماً وصلت إلى ٤٧ر٣٪ من مجمل السكان الفلسطينيين . عدد الناخبين المسجلين في ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥ كان ١٣٤٠ر٦٧٣ منهم ١٩٨١ر٨١١ في الضفة الغربية و٥٢٩ر٤٧٥ في قطاع غزة [المصدر : لجنة الانتخابات المركزية في السلطة الفلسطينية] . نسبة الناخبين المسجلين بلغت ٧٢٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع . وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع الذين لم يتسجلوا نحو نصف مليون . . . ويجوز

أن هؤلاء لم يتسجلوا لأسباب سياسية أو أيديولوجية . . . أو لأنه ليس في وسعهم أن يتحركوا [من مكان إلى آخر] خصوصاً من الأماكن الواقعة خلف " الجدار " . . . لا يوجد بحث حول الأسباب التي لم يتسجلوا من جرائها . وعليه من الواضح أنه لا توجد علاقة بين عدد الناجحين المسجلين وبين سجل السكان ، أو بينه وبين التوقعات السكانية الفلسطينية " .

إنّ إيضاح الخواجا يركز على الصعوبات " الناجمة عن الاحتلال " ، وهو يرى فيها سبباً لتدني نسبة التسجيل في سجل الناجحين الفلسطيني ، مع أن بالإمكان الإشارة بسهولة الى أسباب أخرى ، أكثر عمومية ، لهذه الظاهرة مثل : التقدم في السن ، الحالة الصحية ، تدني مستويات التحصيل العلمي ، أو ببساطة انعدام الوعي بأهمية التسجيل كجزء من عملية سياسية ، وهي مشكلة شائعة جداً حتى في ديمقراطيات متقدمة كالولايات المتحدة مثلاً . المؤلفون محقون : فمعطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني بحاجة بالفعل الى تدقيق وتحسين . ومع ذلك فإنه لا يجوز اعتبار محاولات إثباتها وتأكيداها - المستندة الى معطيات التسجيل للمدارس أو القوائم الحالية الانتخابية - برهاناً قاطعاً على الادعاء بأن التقديرات السكانية الفلسطينية ضخمت بصورة مصطنعة .

خلافاً لكاتبتي المقال ، فقد وجد باحثون آخرون أن من واجبهم إجراء مقارنة جادة للمعطيات بين المصادر الفلسطينية المختلفة وسط استخدام أدوات تقدير إحصائية أكثر تطوراً وإحكاماً . الاستنتاجات التي توصلوا اليها تؤكد على معطيات عملية الإحصاء التي أجراها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في العام ١٩٩٧ وتبين أن هناك منهجية كافية بين عملية الإحصاء المذكورة وبين معطيات الحركة الطبيعية المسجلة في السنوات السابقة . وباستثناء تعديلات هامشية طفيفة ، نابعة من بلاغات خاطئة ، مثلاً بلاغات محرفة عن العمر (وهو أمر يسم المجتمعات المتطورة بدرجة أقل) فقد قدرت هذه الأبحاث حجم السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة (لا تشمل القدس الشرقية) بأكثر قليلاً من ٢٦ مليون نسمة وذلك في العام ١٩٩٧ ، وهو رقم مطابق تقريباً لما أعلنه جهاز الإحصاء الفلسطيني عن السكان الذين تم إحصاؤهم فعلياً .

إن أي باحث جاد لا ينبغي له أن يشعر بالخجل من إجراء تعديلات طفيفة على تقديرات قام

بإعدادها، في ضوء صدور بحث جديد في ذات الصدد. والحقيقة المهمة هنا هي ان السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وفي داخل إسرائيل استمروا بالنمو والازدياد منذ العام ١٩٩٧، بصورة ثابتة، وعليه فإن نسبة هذا النمو وانعكاساته تحتاج الى تقويم جديد. تحافظ دولة إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ على أغلبية يهودية مستقرة، في أعقاب النزوح الفلسطيني الجماعي في العامين ١٩٤٨، ١٩٤٩، وموجات الهجرة اليهودية المكثفة خلال العام ١٩٥١.

تكونت في أوائل خمسينيات القرن الماضي أغلبية يهودية بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. وبغية التحقق من فرصة المحافظة على الأغلبية اليهودية على المدى البعيد لا بد من إعادة تقويم أسباب ونتائج التغيرات السكانية، وهذا يتطلب منا بادرى ذي بدء تحليل دور الهجرة العالمية ودور الهجرة اليهودية في النمو السكاني في إسرائيل. في الماضي لعبت الهجرة اليهودية، او على الأدق التوازن بين الهجرة اليهودية والهجرة اليهودية المعاكسة من البلاد، دوراً مركزياً في النمو السكاني (اليهودي) في إسرائيل. وقد بلغت نسبة الأغلبية اليهودية في إسرائيل (بدون "المناطق"، الضفة الغربية وقطاع غزة) في العام ١٩٤٨ حوالي ٨٢.١٪، وارتفعت في العام ١٩٦٧ الى ٨٥.٨٪، وفي العام ٢٠٠٥ تقلصت هذه الأغلبية الى ٧٦٪ من مجموع السكان في إسرائيل (ولا يشمل ذلك المهاجرين غير اليهود)، وإلى ٨٠.٣٪ ويشمل ذلك المهاجرين غير اليهود الذين قدموا الى إسرائيل (في ذات الفترة) في نطاق "قانون العودة". هذا الانخفاض في الأغلبية اليهودية جرى على الرغم من الهجرة الواسعة والمكثفة من الاتحاد السوفيتي سابقاً. من هنا فإن الفرضية الضمنية التي ينطلق منها كاتبو المقال وباحثون آخرون ومؤداها أن ملايين المهاجرين الجدد سيستمرون بالتدفق على إسرائيل، كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، تحتاج الى تركية وتأكيد. فمن أين سيأتي ملايين المهاجرين اليهود المقبلين؟.

فرص هجرة يهودية واسعة النطاق هزيلة للغاية

كاتبو المقال (تسيمرمان، زايد ووز) أجهدوا أنفسهم كثيراً من أجل توكيد الأخطاء في

توقعات الهجرة الماضوية، حتى أنهم اقتبسوا مقابلة أجريت معي مؤخراً، قلت فيها "إن القليلين فقط نجحوا في تكهن موجة الهجرة المكثفة التي قدم في نطاقها مليون مهاجر روسي، وذلك قبل بضع سنوات من بداية هذه الموجة في التسعينيات". لكن، ومن أجل عرض صورة أكثر توازناً (وشمولية) لأطروحاتي في أواخر الثمانينيات، كان من الجدير أيضاً نقل الاقتباس التالي:

"هذا المعطى يسلط الضوء أيضاً على اتجاهات الهجرة من الاتحاد السوفيتي (الذي يمنع كما هو معلوم الهجرة الحرة، أو يفرض عليها قيوداً صارمة). . . . إن تحليل الظروف السياسية القومية والدولية القادرة على إحداث تغيير دراماتيكي في سياسة الهجرة السوفيتية، يخرج عن نطاق هذا المقال. وكانت المحافل المهمة بمساعدة يهود الاتحاد السوفيتي قد قدرت في غير مرة أن طاقة الهجرة السوفيتية إلى إسرائيل لا تزيد عن حوالي ٤٠٠ ألف شخص. ويشكل هذا الرقم نحو ٢٥٪ من مجموع اليهود في الاتحاد السوفيتي. . . . علاوة على ذلك فإن المؤسسات المنافسة للحركة الصهيونية في مساعدة وتوجيه الهجرة اليهودية من بلدان الضائقة، تعمل اليوم بصورة نشطة وحيثية أكثر من السابق، الاستنتاج إذن هو أنه إذا جرت هجرة يهودية مكثفة من الاتحاد السوفيتي فإن جزءاً ضئيلاً منها فقط سيتوجه إلى إسرائيل، وفقما أظهرت بوضوح تجربة السنوات الأخيرة".

من المؤسف جداً أن المؤلفين تقاعسوا ولم يطلعوا قراءهم على السياق الكامل للاقتباس الذي ساقوه على لساني، والذي ورد أيضاً في ذات المقابلة المنشورة في لسان حال منظمة "هداسا". ومن ناحية عملية فإن الجملة السابقة لتلك التي أشرت إليها أعلاه كانت "واضح أن حدوث تحولات دراماتيكية في الغرب من شأنها أن تغير الظروف". ويستشف بوضوح من هذه العبارة أن الباحثين لم يفشلوا في أواخر الثمانينيات في تنبؤ هجرة ملايين المهاجرين الجدد، وإنما فشلوا فقط في تنبؤ انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يطرح السؤال بشأن إمكانية التكهن بسيرورات من هذا القبيل.

في العقدين الأخيرين، وكنتيجة لاستقرار الهجرة إلى إسرائيل وذوبان الجاليات اليهودية في الخارج وما تتسم به من "شيخوخة"، أخذ الشتات اليهودي ينحسر ويتقلص أكثر فأكثر.

فضلاً عن أن مخزون السكان اليهود الأكبر في الاتحاد السوفيتي سابقاً نضب إلى حد كبير .
وكما برهنت بوضوح في مكان آخر - رغم أن المؤلفين لم يكلفوا أنفسهم الإشارة إلى ذلك
- فإن هناك صلة سلبية ثابتة بين مستوى المعيشة في دولة معينة وبين ميل اليهود القاطنين
فيها إلى الهجرة منها .

الأخبار الجيدة في هذا السياق هي أن أكثر من تسعين في المائة من يهود العالم يقطنون
اليوم في الدول الأكثر تطوراً، حيث يتمتعون هناك بإمكانات اقتصادية وبحقوق مدنية .
أما الأخبار السيئة فهي أن الميل للهجرة من هذه الدول متدنٍ أو ضئيل للغاية . وباستثناء دول
أميركا اللاتينية والاتحاد السوفيتي سابقاً، فإن الأغلبية الساحقة من يهود الشتات يقيمون
في دول ديمقراطية ومستقرة نسبياً، والتي يعتبر متوسط مستوى الحياة فيها أعلى من مستوى
الحياة في إسرائيل، واضح إذن أن الفرص أمام هجرة واسعة النطاق من الدول الغربية تعتبر،
في الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، هزيلة للغاية .

في الحقيقة، نشرت خلال الفترة الأخيرة تقارير عديدة في وسائل الإعلام تحدثت عن هجرة
مكثفة من الولايات المتحدة، وأن الفضل في ذلك يعود إلى الجهود التي تقوم بها منظمات
مثل "نيفش بنيفش" (الفرد للفرد)، كما كتب الكثير أيضاً عن هجرة من فرنسا، قيل إنها
ازدادت في أعقاب تصاعد اللامسامية في هذا البلد وضغوط الجاليات الإسلامية . وفي الواقع
فقد طرأ ارتفاع معين على عدد المهاجرين إلى إسرائيل، إلا أن هذا الارتفاع ضئيل للغاية،
كذلك فإن المعطيات الإحصائية لا تشير حالياً إلى اتجاه جديد واضح على هذا الصعيد .

ويناقد كاتبو المقال سيناريوهات مستقبلية مفترضين أن مستوى الهجرة (وهم يقصدون
كما يبدو ميزان الهجرة الصافي) سيصل إلى ٢٠ ألف مهاجر في السنة، غير أنه كان يتعين
عليهم التأكيد من دقة توقعاتهم هذه . ففي المحصلة بلغ ميزان الهجرة الصافي (الفارق بين
المهاجرين الوافدين والمغادرين) إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٥ ما مجموعه ١٦٣٣٠ شخصاً،
ينقسمون على النحو الآتي : ٧٢٠٠ مهاجر يهودي (٣١٠٠ قادم جديد بفعل "قانون العودة"
و ٤١٠٠ من الإسرائيليين العائدين)، ٧٤٠٠ مهاجر من غير اليهود الذين يوجد لهم أقارب
يهود في إسرائيل (٤٤٠٠ بفعل "قانون العودة" و ٣٠٠٠ في نطاق جمع شمل العائلات)،

١٧٠٠ مهاجر من العرب (معظمهم من المسلمين وذلك في نطاق جمع شمل العائلات). عبارة أخرى فإن ما نشهده هو مجرد رذاذ مستمر من المهاجرين يتألف في شكل أساس من مهاجرين غير يهود. ومن هنا من المشكوك فيه أن يؤثر هذا الاتجاه بصورة ملموسة على نسبة النمو لدى السكان اليهود، وبالقطع ليس على الميزان (الديمقراطي) اليهودي - العربي. يشار إلى أن هؤلاء المهاجرين غير اليهود، الذين قدموا إلى إسرائيل، ضمن نطاق "قانون العودة" يشكلون هم وأبنائهم مسألة مثار جدل وخلاف. لذا يتعين على جميع المؤسسات ذات الصلة، ابتداء بالخاصة الرئيسية وانتهاء بالكنيسة والمحاكم، مساعدة هؤلاء المهاجرين وتمكينهم من تنمية الشعور بالانتماء، وإعطائهم كامل الحقوق المدنية كالحق بالزواج في إسرائيل.

ليس باستطاعتنا التغاضي عن حقيقة أن هناك ١٨٠ ألف عامل أجنبي ليسوا مشمولين بتوقعاتنا، أو توقعات أصحاب المقال، السكانية. صحيح أن الحديث لا يدور عن يهود أو فلسطينيين، على الرغم من أن جزءاً من العمال الأجانب هم من المسلمين، غير أنهم يؤثران أيضاً على التركيبة الاجتماعية وعلى طابع المجتمع الإسرائيلي، ولذلك لا يمكن تجاهلهم نهائياً.

في الجانب الفلسطيني، يمكن القول إن ميزان الهجرة السلبي الواضح من المناطق (الضفة والقطاع) إلى دول أخرى - وبضمنها الأردن ودول الخليج التي أقام فيها الفلسطينيون جاليات ومجتمعات كبيرة - لم يبدأ فقط في السبعينيات من القرن الماضي، وإنما منذ الستينيات، بمعنى قبل دخول (احتلال) إسرائيل بكثيرة لـ "المناطق" (الضفة والقطاع). هذه العملية كانت لها أهمية بالغة في إبطاء النمو لدى السكان الفلسطينيين. ولكن في أعقاب حرب الخليج (الأولى) عادت إلى "المناطق" أعداد لا يستهان بها من الفلسطينيين فيما تقلصت حالياً إمكانية المغادرة بصورة ملموسة. أما الذين غادروا، فإن الكثير منهم ما زالوا يحافظون على بيوتهم الكائنة غرب نهر الأردن (في الضفة والقطاع) أو حتى على جزء من العائلة النواتية، وبالتالي فإنهم ليسوا سوى غائبين مؤقتاً، يواصلون السفر ذهاباً وإياباً. وبالمثل هناك الكثير من الشبان الإسرائيليين الذين يسافرون للتنزه في دول في الشرق الأقصى وأميركا الجنوبية

وغيرها، يمضون معظم وقتهم في خارج البلاد ويعودون إلى إسرائيل لبضعة أيام في كل سنة، يتم شملهم بصورة عامة في تعداد سكان إسرائيل .

نوعية المعطيات التي لم تنشر عن الهجرة السلبية من " المناطق " تعتبر رديئة للغاية . فهذه المعطيات - المعتمدة على تسجيلات شرطة الحدود الإسرائيلية - لا تجمع لأغراض البحث الديمغرافي ، ولذلك ينبغي مقارنتها مع مصادر أخرى . المعطيات التي يعرضها كاتبو المقال فيما يتعلق بعدد الفلسطينيين الذين عبروا الحدود إلى دولة ثالثة مطابقة لتلك المسجلة لدى شرطة الحدود (الإسرائيلية) . ومن هنا لا ريب في أنها معطيات خاطئة . ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالإدعاء أن قرابة ١٥٠ ألف فلسطيني انتقلوا إلى إسرائيل بشكل قانوني منذ العام ١٩٩٣ ، وأدوا بالتالي إلى تغيير في ميزانها الديمغرافي وتسببوا مجدداً في جعل نسبة كبيرة من السكان تشمل مرتين في تعداد السكان . ولكن إذا تفحصنا معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي فلن نجد أي ذكر لهذا الأمر . وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزي فقد شُمل نحو ٢٠ ألف مسلم في عملية إحصاء السكان الإسرائيليين منذ أوائل التسعينيات وقد ازداد السكان المسلمون في إسرائيل بشكل أساسي نتيجة للفارق بين نسبة المواليد العالية ونسبة الوفيات المنخفضة .

فيما يتعلق بمسألة جمع شمل العائلات الفلسطينية في إسرائيل ، هناك في الواقع خلاف مستمر بين سلطتين إسرائيليتين ، مكتب الإحصاء المركزي ودائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية . ولا شك في أن مكتب الإحصاء المركزي يوفر تقديرات سكانية أكثر دقة ومصداقية ، في حين أن معطيات دائرة تسجيل السكان تعاني من انحرافات ومغالطات كثيرة جداً ، ناجمة بالأساس عن نقص في البلاغات عن تغييرات شخصية أو إبلاغ متأخر . ولكن حتى إذا كان هؤلاء الفلسطينيون (الـ ١٥٠ ألف شخص) عبروا بالفعل " الخط الأخضر " ، فإنهم ما زالوا متواجدين في المنطقة ، في العفولة مثلاً وليس في جنين . إلى ذلك فإن تنقلات داخلية من هذا النوع لا تؤثر على الميزان الديمغرافي العام بين البحر الأبيض المتوسط وبين نهر الأردن .

الإخصاب ونسبة الولادة

سنعود الآن إلى المحرك الرئيس للنمو السكاني في إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أي: الإخصاب ونسبة الولادة. في العام ٢٠٠٥ سجلت ١٠٥١١٢ حالة ولادة و ٣٥٠٤٣ حالة وفاة لدى اليهود وأقارب عائلين غير يهود، وهو ما أدى إلى زيادة صافية ب ٧٠٠٦٩ نسمة في تعداد مجمل السكان اليهود أو الجمهور اليهودي الموسع. تجدر الإشارة إلى أن ذلك يشكل مصدر النمو الوحيد لدى عامة الجمهور اليهودي في العالم.

وفي العام ٢٠٠٥ سجلت ٣٨٨١٠ حالة ولادة و ٣٨٤٤ حالة وفاة لدى السكان العرب في إسرائيل، والتي شكّلت بالترتيب ٢٧٪ من مجمل حالات الولادة و ١٠٪ من مجمل الوفيات في الدولة (إسرائيل)، وأحدثت زيادة طبيعية في السكان في إسرائيل بلغت ١٠٥٠٢٦ نسمة، شكل اليهود بينهم ٦٦٧٪ وهذه النسبة تشمل أيضاً أقارب عائلين غير اليهود، و ٣٣٣٪ عرباً، علماً أن نسبتهم (أي العرب) بين مجمل سكان الدولة تصل إلى نحو ٢٠٪. إن نمواً طبيعياً للسكان في "المناطق" ب ٣٥ ألف نسمة إضافة إلى النمو الطبيعي للسكان العرب في إسرائيل (٣٥ ألف نسمة) كافيان وحدهما لجعل نسبة النمو الطبيعي للعرب بين نهر الأردن والبحر المتوسط تتساوى مع نسبة النمو الطبيعي لجمهور السكان اليهود الموسع (٧٠ ألف نسمة).

غير أن الزيادة السنوية الواقعية للسكان في "المناطق" تبلغ نحو ٣٪، ولذلك فإن الزيادة السكانية المطلقة أعلى مرتين أو ثلاث مرات من الرقم المذكور (٣٥ ألفاً)، وتصل إلى قرابة ١٠٠ ألف نسمة في السنة. بناء على ذلك باستطاعتنا أن ندرك بسهولة أن الجزء الأعظم في الزيادة السكانية السنوية الحاصلة بين البحر المتوسط ونهر الأردن مصدره اليوم السكان العرب و/ أو الفلسطينيين.

وللمفارقة، فقد طرأ، نتيجة للتواجد (الاحتلال) الإسرائيلي انخفاض حاد على معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة في "المناطق" وارتفع متوسط العمر إلى مستوى مشابه لعدد من الدول الأوروبية، ودون شك لمستوى أعلى من متوسط العمر في معظم الدول العربية وحتى روسيا.

وقد ساهم القرب والقدرة على الإفادة من جهاز الصحة العام المتطور في إسرائيل ، في رفع نسبة النمو السكاني لدى الفلسطينيين .

المتغيرات البارزة في تواتر الحركة الطبيعية تعكس بطبيعة الحال الفئات العمرية المختلفة لدى المجموعات السكانية المركزية ، ومن هنا الاختلاف في احتمالية حدوث تطورات في الحركة الطبيعية في كل مرحلة من حياة اليهود والفلسطينيين . إن غياب الاهتمام بهذا العامل الديمغرافي الأساس يشكل كما يبدو الإخفاق الأهم في مقالة "الديماغوغرافيا" . وحيث أن نسب حالات الولادة والوفيات منوطة بدرجة كبيرة بتركيبة الفئات العمرية التي يمكن أن تتغير بمرور الزمن ، والتي تعكس صورة ديمغرافية ماضوية (وخاصة موجات الهجرة) فإن التقلبات السنوية في تواتر هذه الأحداث أو التطورات لا تدل بصورة قاطعة على الاتجاهات الواقعية .

تتسم معدلات الإخصاب (الإنجاب) لدى السكان اليهود في إسرائيل باستقرار فريد من نوعه . فخلافاً لمجتمعات متطورة أخرى في أوروبا ، وإلى حدٍّ ما أيضاً في أميركا الشمالية ، فإن معدلات الإخصاب (في إسرائيل) لم تشهد انخفاضاً في السبعينيات . في المقابل ، ومنذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات ، استقر معدل الإخصاب اليهودي في إسرائيل ، على الرغم من بعض التقلبات الطفيفة ، على معدل يتراوح بين ٢٦ - ٢٧ ولد . وهو في الواقع مستوى مرتفع جداً ، ولا سيما بالمقارنة مع إيطاليا التي يبلغ معدل الإنجاب فيها ١٢ ولد ، على الرغم من هويتها (الدينية) الكاثوليكية ، وأسبانيا واليونان حيث معدل الإنجاب فيهما مشابه ، وروسيا التي يعتبر معدل الإنجاب فيها منخفضاً أكثر ، لكنه لا يبرر طرح أصحاب المقال ، القائل إن الإنجاب "يرتفع بصورة مستمرة في الوسط اليهودي" .

استقرار الإنجاب هو ظاهرة خارجة عن المألوف ويبدو أن بالإمكان إرجاعها إلى السمات الاجتماعية والثقافية المميزة للمجتمع اليهودي - وبضمن ذلك المعايير السائدة في هذا المجتمع فيما يتعلق بحجم العائلة المثالية - أكثر مما يمكن إعادتها إلى مثل هذه العوامل والأسباب الاقتصادية أو تلك . إضافة إلى ذلك فإن هذا المتوسط المرتفع نسبياً يأخذ بالحسبان أيضاً مجموعات ثانوية ذات معدلات إنجاب مرتفعة أو منخفضة أكثر .

خلافاً لذلك ، فإن معدل الإنجاب لدى المسيحيين الإسرائيليين ، المتتمين من ناحية إثنية إلى الأقلية العربية ، تقلصت بالفعل إلى مستوى أقل بقليل من معدل الإنجاب لدى اليهود ، كما انخفض معدل الإنجاب لدى السكان الدروز عن المستويات المرتفعة التي اتسم بها لغاية السبعينيات ، وهو مشابه حالياً للمعدل لدى السكان اليهود . غير أن ادعاء أصحاب المقال أن معدل الإنجاب لدى عرب إسرائيل هبط بصورة حادة هو ادعاء صحيح جزئياً .

إنّ معدل الإخصاب لدى العرب الإسرائيليين وصل مستوى قياسياً في الستينيات حيث بلغ ١٠ أولاد بالمتوسط . ثم انخفض هذا المعدل حتى العام ١٩٨٥ (قبل أكثر من سنة من اندلاع الانتفاضة الأولى) إلى ٤٫٤ ولد وبقي طوال العشرين سنة التالية ثابتاً إلى هذا الحد أو ذاك ، على الرغم من تحول المجتمع الفلسطيني إلى العصرية ، والتحسين الذي طرأ على ظروف تعليم النساء المسلمات القاطنات في إسرائيل .

في العام ٢٠٠٥ انخفضت معدلات الإنجاب لدى المسلمين في إسرائيل من ٤٫٤ إلى ٤٫٠ ولد ، ما يشكل دليلاً واضحاً على التغيير ، وربما للمرة الأولى مؤشراً أيضاً إلى الاندماج في السيرورات الديمغرافية الأساسية في المجتمع الإسرائيلي . مع ذلك فإن معدلات الإنجاب لدى المسلمين في إسرائيل ما زالت أعلى بكثير من معدلات الإنجاب لدى العرب في الدول المجاورة ومن هذه الناحية يبدو أن الفلسطينيين في " المناطق " أكثر ارتباطاً بالمسلمين في إسرائيل من ارتباطهم بالمسلمين في إيران أو المغرب .

غير أن كاتبتي المقال يكررون الادعاء أن معدلات الإنجاب الفلسطينية أقل من التقديرات الرائجة . وكما أشرنا فقد استندوا إلى تقارير أو بلاغات الولادة الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية . بيد أنه لا يمكن الإمساك بالحبل من طرفيه . . . فعندما طلب خبراء ديمغرافيون مهنيون من كاتبتي المقال ، عرض معطياتهم من خلال برامج ديمغرافية ، اضطر المؤلفون الثلاثة إلى الإقرار بحقيقة أن عدد حالات الولادة يجب أن يعكس الإنجاب المتوسط لدى النساء في صفوف المجموعة السكانية ذاتها . فمن أجل الوقوف وراء معطيات حالات الولادة المنخفضة التي اختارها المؤلفون في أبحاثهم السابقة ، كان يتعين عليهم القول إن معدل الإنجاب الفلسطيني الشامل يبلغ ٣٫٨ ولد . فالحقائق لا تسند هذا الادعاء الذي يعتبر في

كل الأحوال ادعاء غير واقعي .

يستند مقياس معدل الإنجاب الشامل إلى احتساب التناسب بين عدد حالات الولادة في سنة معينة وبين عدد النساء ، والذي يجري تعديله بموجب التجاوزات الناجمة عن الانقسام حسب الأعمار .

ربما يوجد لدى وزارة الصحة الفلسطينية توثيق لحالات الولادة، لكن المعلومات عن عدد النساء الفلسطينيات الإجمالي في كل فئة عمرية يمكن أن يوفرها فقط جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني . إذا صح الادعاء بأن التقدير السكاني كان مرتفعاً أكثر من اللازم وأن بلاغات حالات الولادة كانت دقيقة ، فإن ذلك يعني أن معدلات الإنجاب المستخلصة من هذه المعطيات كانت منخفضة أكثر من اللازم . وإذا كانت معدلات الإنجاب منخفضة أكثر من اللازم ، فإن عدد حالات الولادة المتوقع للسنوات المقبلة ، استناداً لنفس المعدلات ، سيكون خاطئاً أيضاً ، على أية حال فإن المؤلفين الذين يصرون على معدلات الإنجاب المنخفضة ، يسوقون في مقالتهم تذكيراً غريباً جداً بنظرية التغيير الديمغرافي ، ويهرولون مسرعين إلى الاستنتاج أنه يمكن تطبيق "النموذج السويدي" في غزة .

يبدو أن الثلاثة تراجعوا عن طروحاتهم المتفائلة فيما يتعلق بالعصرنة الديمغرافية في "المناطق" . ففي توقعاتهم المختلفة أو الحديثة يطرح المؤلفون الثلاثة تقديرات عالية بدرجة ملحوظة لمعدلات الإنجاب الفلسطينية الحالية .

وتتراوح التقديرات الحديثة لمعدلات الإنجاب الفلسطينية بين ٥٨ر إلى ٦٦ر في قطاع غزة ، وبين ٤١ر إلى ٥١ر في الضفة الغربية .

هذه المعطيات معتمدة على طرق بحث تتجاوز النواقص والثغرات الاعتيادية في سجلات الولادة ، ويمكن التيقن منها بواسطة تفحص المنهجية الداخلية للأحداث المبلغ عنها ، وحجم السكان وانقسام الأعمار . وتؤثر مثل هذه القيم بشكل كبير على التوقعات السكانية نظراً للانعكاسات التي يمكن أن تنجم عن تركيبة أعمار صغيرة .

مؤلفو المقال يتجاهلون تقريباً هذه الحقيقة كلياً . وبالمناسبة فقد تطرق المؤلفون في تقرير نشر في موقع على شبكة الإنترنت إلى "نظرية" كمية التحرك أو الزخم الديمغرافي ، مع

العلم أن الزخم ليس نظرية وإنما واقعة أو حقيقة، وهو يتحقق نتيجة تضافر بين زخم عمليات النمو الطبيعي وتركيبية أعمار مجموعة سكانية معينة .

الأغلبية اليهودية عرضة لتآكل مستمر

من غير الممكن تحديد حجم السكان ومعدلات النمو السكاني دون التطرق إلى كل واحد من مكونات النمو (الوفيات، الإخصاب، الهجرة) بشكل منفصل . لذلك علينا أن نعود إلى جوهر الوضع الراهن .

وفقاً لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي فقد بلغ تعداد اليهود القاطنين في إسرائيل في نهاية العام ٢٠٠٥ خمسة ملايين و ٣١٣٨٠٠ نسمة، شكلوا ٧٦٪ من مجمل السكان الذين بلغ تعدادهم ستة ملايين و ٩٩٠٧٠٠ نسمة، ويشمل ذلك سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا المعطى (الرقم) يمثل خلاصة السكان اليهود، أي الذين يوصفون كيهود وفق معايير وزارة الداخلية الإسرائيلية المتطابقة مع وجهة نظر الحاخامية الرئيسية . إضافة إلى ذلك فقد كان من ضمن مجموع سكان إسرائيل (في نهاية العام المذكور) ٤٣٪ (٢٩٩ر٨٠٠) غير يهود (أقارب مواطنين يهود ومعظمهم غير مصنّفين دينياً) . ومن هنا فقد شكلت المجموعة السكانية اليهودية الموسعة، التي بلغ تعدادها خمسة ملايين و ٦١٣٦٠٠ نسمة، ٨٠ر٣٪ من مجمل سكان إسرائيل . أما عدد مواطني إسرائيل المسلمين والمسيحيين والدروز وآخرين فقد بلغ مليون و ٣٧٧ ألف نسمة (١٩ر٧٪ من مجموع السكان) . من بين السكان اليهود كان خمسة ملايين و ٧٣٨٠٠ نسمة يعيشون داخل حدود " الخط الأخضر " ، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان، وقد شكل هؤلاء ٧٥ر٢٪ من مجموع السكان الشرعيين الدائمين، فيما بلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية حوالي ٢٤٠ ألف مستوطن (١٠٪ من مجموع السكان هناك - في الضفة) .

بعد أن خصم ٢٠٠ ألف نسمة من توقعه السكاني (وهو توقع لم يتحقق لهجرة إلى مناطق السلطة الفلسطينية) قدّر جهاز الإحصاء الفلسطيني حجم السكان في المناطق الفلسطينية

لغاية الأول من تموز ٢٠٠٦ ب ٣٨٨٨٢٩٢ مليون نسمة . في تقديراتنا المستقلة شملنا عرب القدس الشرقية - ٢٤٠ ألف نسمة - في الجانب الإسرائيلي ، وأخذنا بالحسبان ميزان هجرة سلبياً بمقدار ١٠٠ ألف فلسطيني، مع النمو الطبيعي المرتبط بذلك . كذلك تفحصنا مجدداً القواعد السكانية ومعدلات النمو السكاني في التسعينيات . وبعد هذه التعديلات وغيرها قدرنا أن تعداد السكان الفلسطينيين في نهاية العام ٢٠٠٥ يصل إلى ٣٣٣ مليون نسمة . وهكذا وصلنا إلى تقدير كان يعيش بموجبه في نهاية العام ٢٠٠٥ ، في دولة إسرائيل والمناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) قرابة ١٠ ملايين و ٣٢٠٧٠٠ نسمة من السكان الشرعيين . وقد شكلت المجموعة السكانية اليهودية الخالصة ٥١٫٥٪ ، فيما شكلت المجموعة اليهودية الموسعة ٥٤٫٤٪ من مجموع السكان القاطنين في إسرائيل والمناطق الفلسطينية في نهاية العام ٢٠٠٥ .

هذه التقديرات تتأثر بدرجة كبيرة من تقدير إجمالي السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد ولدت الوتيرة السريعة للنمو السكاني لدى العرب زيادات سنوية تزيد عن ٣٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعن ٢٫٧٪ لدى السكان العرب في إسرائيل ، مقارنة مع ١٫٥٪ لدى اليهود في إسرائيل في العام ٢٠٠٥ .

في ضوء هذه المعطيات ، لا شك في أن الأغلبية اليهودية في كامل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط ، وداخل دولة إسرائيل ذاتها ، هي عرضة لتآكل مستمر .

توقعاتنا السكانية لسنوات ٢٠٠٠-٢٠٥٠ شملت القدس الشرقية في الجانب الإسرائيلي . أما التوقعات المتعلقة بحالات الولادة والوفيات فقد عكست فرضيات بشأن مستويات الإخصاب ومتوسط العمر في الحاضر والمستقبل . وقد قمنا بتطوير ثلاثة سيناريوهات محتملة : عالٍ أكثر ، افترض أن اتجاه الإخصاب المرتفع لدى الفلسطينيين وعرب إسرائيل سيستمر دون قيد أو ضابط . منخفض أكثر ، افترض انطواءً فورياً للسكان العرب ضمن المعايير اليهودية للإخصاب وهو ما أدى بطبيعة الحال الى نتيجة منخفضة أكثر من اللازم ، وذلك لأغراض المقارنة فقط ؛ ومتوسط ، افترض انطواء تدريجياً للسكان العرب ضمن المعايير اليهودية للإنجاب في غضون فترة تمتد على مدى جيلين . وقد انطلقنا من فرضية

مفادها أن نسب الوفيات سوف تتقلص لدى جميع القطاعات (السكانية) رغم أننا حافظنا على تفوق طفيف في متوسط العمر للجانب الإسرائيلي . إضافة إلى ذلك ، افترضنا أن الهجرة العالمية ستلعب دوراً هامشياً فقط في الاتجاه العام ، وفقاً يبرهن الوضع الفعلي في السنوات الأخيرة .

حسب توقعنا المتوسط ، الذي افترض ، كما أشرنا ، انخفاضاً في معدل الإخصاب العربي وميزاناً يقارب الصفر تقريباً للهجرة الفلسطينية ، سوف يشكل اليهود - بالمفهوم الواسع لهم ، أي بما يشمل الأقارب غير اليهود - ٥١٪ من مجموع السكان القاطنين بين البحر المتوسط ونهر الأردن حتى العام ٢٠١٠ . هذه النسبة ستتقلص إلى ٤٧٪ حتى العام ٢٠٢٠ . أما نسبة السكان اليهود بالمعنى الموسع في دولة إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر ، فسوف تصل إلى ٧٩٪ في العام ٢٠١٠ وإلى ٧٧٪ في العام ٢٠٢٠ بالترتيب .

في أعقاب " الانفصال " عن قطاع غزة ، تغيرت جزئياً المكانة السياسية للمناطق الفلسطينية ، وتغير تبعاً لذلك أيضاً الميزان الديمغرافي بين البحر المتوسط ونهر الأردن ، استناداً لتقديراتنا الأولى ، فقد بلغت في العام ٢٠٠٠ نسبة الأغلبية اليهودية (بما فيها المهاجرون غير اليهود ولكن دون العمال الأجانب) ٦٣٪ في كامل المنطقة دون قطاع غزة . وعلى ما يبدو فإن هذا الرقم سوف ينخفض إلى ٥٩٪ حتى العام ٢٠١٠ وإلى ٥٦٪ في العام ٢٠٢٠ . يقول كاتبو المقال إنه وبفضل الانسحاب من قطاع غزة أصبحت نسبة الأغلبية اليهودية الآن ٦٧٪ لكن من المتوقع انخفاض هذه الأغلبية إلى ٦٣٪ حتى العام ٢٠٢٥ . ومن اللافت أن الجدل الحاد الذي يسعى هذا الثلاثي إلى إثارته من أجل إمطة اللثام ، حسب قولهم ، عن السياسة والفرضيات الأساس الخاطئة ، يتلخص في نهاية المطاف بفارق يتراوح بين ٤٪ و ٧٪ بين توقعاتنا وتوقعاتهم .

على الرغم من كل ما ذكر أعلاه فإنه يجدر بنا أن نتحرى ، لغرض النقاش ، الوضع الديمغرافي الذي سينشأ فيما لو صحت طروحات المؤلفين بشأن التضخيم المبالغ به للسكان الفلسطينيين . في ضوء المعطيات السابقة باستطاعتنا فحص تقديرين لعدد الفلسطينيين في " المناطق " (دون القدس الشرقية) : تقديري المستقل الذي يشير إلى رقم يتراوح بين ٣ر٣ مليون إلى ٣ر٤ مليون نسمة (وهو رقم أقل من الرقم الذي تحدث

عنه جهاز الإحصاء الفلسطيني)، أو تقدير كاتب المقال الذي ذكر ان الرقم الحقيقي هو ٢٤٩ مليون نسمة .

والسؤال الذي ينبغي طرحه هو : كيف سيؤثر خصم مليون فلسطيني من مجموع سكان المنطقة-١٠٥ مليون نسمة- على الميزان الديمغرافي العام؟

كما لاحظنا هناك عدة طرق لاحتساب نسبة اليهود بين البحر المتوسط ونهر الأردن . ويمكن أن يتضمن هذا التقدير المهاجرين غير اليهود الذين قدموا إلى إسرائيل بقوة " قانون العودة " أو تجاهلهم ، كذلك يمكن التعاطي بصورة مماثلة أيضاً في شأن كل ما يتعلق بالعمال الأجانب . ما اقترحه هو استخدام بديل وسطي يشمل المهاجرين غير اليهود الذين تربطهم قرابة عائلية مع أسر يهودية ، ضمن المعادلة الحسابية في المقام ، والعمال الأجانب في البسط .

ومن الواضح أو المؤكد أنه كلما كان عدد الفلسطينيين أقل ، فإن حجم اليهود النسبي سيكون أكبر . ومع ذلك فإن الاتجاه الذي يشير الى التآكل في الأغلبية اليهودية وإلى فقدان هذه الأغلبية حتى العام ٢٠٢٠ يظل اتجاهاً مشتركاً في جميع السيناريوهات . فحتى لو انخفض عدد الفلسطينيين في " المناطق " بنسبة الثلث ، وحتى لو هبطت معدلات الإخصاب لديهم إلى المستوى السائد لدى الجمهور اليهودي ، فإن الزخم الديمغرافي النابع من معدلات الإخصاب العالية لديهم في الماضي سيحافظ على استقرار نموهم السكاني . بناء على ذلك فإن خفض أو تقليص عدد السكان الفلسطينيين بمليون نسمة مثله كمثال رفع نسبة اليهود بـ ٥ أو ٦٪ فقط من المجموع المتوقع بين البحر والنهر ، في ذلك يتلخص الموضوع ، وتلك هي القوانين التعسفية للمقام والبسط عندما يدور الحديث عن جميع السكان القاطنين بين البحر والنهر ، والبالغ عددهم أكثر من ١٠ ملايين نسمة . . . لذلك ، إذا لم يتحقق التعادل الديمغرافي في العام ٢٠١٠ ، فإنه سيتحقق في العام ٢٠٢٠ . بعبارة أخرى يمكن الافتراض أن التناسب الكمي الذي ساد بين اليهود وبين الفلسطينيين في الحيز ، الذي شمل قطاع غزة (أي قبل " الانفصال ") سيسود مجدداً في المنطقة ، من دون أن نشمل فيه قطاع غزة ، بعد عشرين عاماً . وبمصطلحات ديمغرافية ، يمكن القول إن الانسحاب من غزة منح إسرائيل مهلة عشرين سنة ، في أحسن الأحوال .

السؤال الحقيقي . . .

لكن حتى بعد كل هذا التخطيط الطويل في الأرقام، نجد أن الأسئلة المفصلية ما زالت مطروحة دون إجابة، وهي أسئلة لا يطرحها المؤلفون الثلاثة وبالقطع لا يجيبون عليها. وترتبط هذه الأسئلة بانعكاسات السيرورات الديمغرافية على المجتمع الإسرائيلي على المدى الزمني البعيد.

وهي ليست أسئلة يقع واجب إثارتها على الديمغرافيين وحسب، بل على العكس، فهي تتعلق بكل مواطن قلق يستطيع الاستعانة بالأدوات التي تقترحها الديمغرافيا من أجل بلورة وجهة نظر واعية وصائبة.

لا شك في أن المسألة المركزية في هذا السجال ليست النسبة الدقيقة للأكثرية اليهودية القائمة، أو الموعد المحدد الذي سيفقد أو لا يفقد فيه اليهود في إسرائيل مكانة الأغلبية الحالية في المنطقة الواقعة بين البحر والنهر (أو حتى داخل حدود "الخط الأخضر"). إن السؤال الرئيس الذي يتعين علينا الإجابة عليه ليس فارق ١٪ أو ٥٪، ولا حتى تسريع أو تأخير موعد "التعادل" الديمغرافي بسنة أو خمس سنوات.

إن السؤال الحقيقي المطروح بالحاح هو:

ما هو نوع المجتمع المدني الذي نرغب في إقامته في دولة إسرائيل؟ هل نحن معنيون بمجتمع ذي هوية يهودية واضحة يمكن التفاخر بها، أم بمجرد تجمع متعدد القوميات يعاني بحكم طبيعته من تناقضات ونزاعات إثنية مشابهة لتلك التي تميز لبنان وقبرص أو يوغسلافيا سابقاً؟ هل نحن معنيون بمجتمع يحترم المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي وتمثيل الشعب، أم بمجتمع يستند إلى سيطرة جزء من السكان على جزء آخر، من طراز جنوب أفريقيا في الماضي أو مثلاً معظم الدول الإسلامية في الحاضر؟! هل نحن معنيون بمجتمع يمكن لثورته البشرية أن تجسد الطاقة الهائلة الكامنة فيها ليس فقط في مجال تصحيح وردم الفجوات الاجتماعية السافرة، وإنما أيضاً في الإبداع الثقافي، أم مجتمع منغمس إلى الأبد في دوامة من الصراعات الإقليمية؟

إن الإجابات على هذه الأسئلة وسواها تشكل الأرضية الضرورية لتعريف الحدود

المادية لإسرائيل ولاختيار وتحديد المجموعات التي ستخضع طوعاً في هذا المشروع القومي والمجموعات التي ستبقى خارجه .

يسجل للمؤلفين الثلاثة، تسيمرمان، زايد ووزير، طرح الجدل الديمغرافي بشأن سكان إسرائيل والمناطق الفلسطينية على الأجندة العامة .

وما نأمل هو أن يؤدي هذا التحليل لمعطياتهم إلى إجراء بحث نوعي أكثر في المستقبل . لكن ، وفي هذه المرحلة ، فإن التحدي الرئيس الذي نقف أمامه مرتبط بطابع المجتمع الإسرائيلي ، كمجتمع مطالب ليست فقط بالاهتمام بأمن مواطنيه ، وإنما أيضاً ببلورة هويته التاريخية والمدنية .

ونظراً لأن مؤلفي المقال انشغلوا ظاهرياً بالبعد " الديماغوجي " للديمغرافيا ، فقد أهملوا بشكل تام تقريباً التطرق إلى جانب حاسم ، وهو نوعية الحياة في إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية . وفقاً للاتجاهات الديمغرافية البادية للعيان ، ليست هناك أية إمكانية للمحافظة على هذه الأولويات على المدى البعيد إن لم تتخذ قرارات إستراتيجية شجاعة . ينبغي تطوير حلول حساسة وجريئة في اتجاهات مختلفة ، وبضمن ذلك تغيير المفاهيم السائدة في مسائل الهجرة والاستيعاب ، ودعم وتعزيز الإطار العائلي (الأسري) والأجيال المقبلة ، وبلورة قواعد لاندماج المهاجرين غير اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل بقوة " قانون العودة " في التيار المركزي للمجتمع اليهودي ، إضافة إلى تطوير وابتكار طرق لتعزيز الهوية الثقافية اليهودية لإسرائيل وتحديد سكان ومناطق وحدود الدولة .

ردّ على الردّ

بقلم : بينيت تسيمرمان
وروبرتا زايد ومايكل أ. ويز

من المؤسف جداً أن البروفسور سرجيو ديلا-فرغولا عاد وكرر في رده على مقالنا، عدم الوضوح والأخطاء التي تتسم بها منهجيته، والأرقام والتوقعات التي تنتج بصورة حتمية سيناريوهات المشوشة.

والحقيقة الأكثر إشكالية هي أنه ورغم كل المعطيات التي يقدمها، لم يفلح في أن يعرض ولو نموذجاً حاسماً واحداً من لدنه، رغم الطلب المتكرر من جانبنا. فإذا كان تقديره لقاعدة السكان يعتمد كما يدعي على معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فقد كان يتعين عليه أن يرفع معدلات الإنجاب والولادة الفلسطينية، المرتفعة أصلاً، إلى مستويات فلكية تصل إلى ٦٥٪. حتى يصل السكان الفلسطينيون الذين بلغ تعدادهم ٢١ مليون نسمة حسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي في العام ١٩٩٦، إلى الحجم الذي نسبه لهم في العام ٢٠٠٥-٣٥ مليون نسمة- أو إلى العدد الذي أورده في رسالته المنشورة في مجلة "تخيلت"، أي ٣٣ مليون نسمة.

غير أن ديلا-فرغولا أوقع نفسه في مأزق. فهو لا يستطيع أن يقلل أكثر من اللازم التقديرات للسكان الفلسطينيين، لأنه سيضطر عندئذ للاعتراف بأن التوقع المشوش الذي عاد واقتبسه من العام ٢٠٠٣ ليس مغلوطاً وحسب، بل وغير ممكن من ناحية رياضية (حسابية)

إذا أخذت بالحسبان معدلات النمو الطبيعية والهجرة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، والتي اعترف بها ديلا- فرغولا نفسه .

إن تقديرات ديلا- فرغولا، التي نشرت في المفكرة السنوية للمجلس اليهودي- الأمريكي لسنة ٢٠٠٣، تتوقع انخفاض نسبة اليهود في الضفة الغربية وإسرائيل من ٦٣٪ من مجموع السكان في العام ٢٠٠٠ إلى ٥٩٪ في العام ٢٠١٠ وإلى ٥٦٪ في العام ٢٠٢٠. ويعتمد ديلا- فرغولا في هذا التقدير أو التوقع على المعطيات الرسمية للسكان في إسرائيل بالنسبة لليهود والعرب، ويقول إن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وصل إلى ١ر٨٥ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠، وذلك استناداً إلى تقارير جهاز الإحصاء الفلسطيني .

وفي الصيف الماضي عاد ديلا- فرغولا ليخفض الأرقام التي أوردها في توقعه . وقال في مقابلة أدلى بها إلى صحيفة " هداسا " إن نسبة اليهود في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل "ارتفعت إلى ٦٣٪"، بعد " الانفصال " عن قطاع غزة . ولكن إذا كانت نسبة اليهود هي حقاً ٦٣٪، فإن عدد العرب في الضفة الغربية يجب أن يصل اليوم إلى ١ر٩ مليون نسمة . لعل ديلا- فرغولا لم يذكر في رسالته حجم سكان الضفة حالياً كونه لا يرغب في الكشف عن أن هؤلاء السكان لم يزد بشكل يذكر منذ العام ٢٠٠٠ (إذ بلغ عددهم ١ر٨٥ مليون نسمة)، وأن النسبة بين اليهود وبين عرب إسرائيل والضفة لم تنخفض منذ العام ذاته، كما توقع، وإنما بقيت في حدود ٦٣٪ .

علاوة على ذلك فإن استخدامه اللفظ لتوقعات مكتب الإحصاء المركزي ما زال يقوّض مصداقية بحثه . وكما ذكرنا في "مؤتمر هرتسليا" العام ٢٠٠٦، فقد كان توقع "مكتب الإحصاء المركزي" لمعدل النمو الديمغرافي اليهودي منخفضاً للغاية فيما كان توقعه (مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي) للنمو لدى عرب إسرائيل في السنوات الست بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ أعلى بكثير . وقد أقر "مكتب الإحصاء" بالأخطاء التي وقع فيها وذلك في أيلول ٢٠٠٦، وأعلن أن المعطيات المختلفة (الحديثة) تظهر أن توقعه خاطئ ويحتاج الى تصحيح .

في وسع ديلا- فرغولا تسويق طروحاته فقط إذا نجح في الإقناع بأن معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني لم تتضمن نسبة كبيرة من السكان تقيم خارج البلاد وأن معدلات النمو الطبيعي للسكان العرب ما زالت مرتفعة .

وعوضاً عن الحديث عن انعدام المنهجية في عمله ، يؤثر ديلا- فرغولا مهاجمة معطياتنا ، واتهامنا بـج اعتبارات سياسية في عملنا واصفاً طروحاتنا بأنها وهمية ، وكل ذلك في سياق محاولته الدفاع عن توقعاته الخاطئة . ويحتج ديلا- فرغولا على قيامنا بخفض تقدير الفجوة في عدد السكان الفلسطينيين من ١٥ مليون نسمة إلى مليون نسمة ، وهو اتهام يسعى بشكل متعمد لتشويش عناوين واستنتاجات مقالاتنا وأبحاثنا .

في كانون الثاني ٢٠٠٥ حصلت بالفعل " فجوة ١٥ مليون نسمة " نظراً لأن بحثنا أشار الى فجوات تراوحت بين ٦٠٠ ألف نسمة و ١٥ مليون نسمة ، بين التقديرات السكانية لجهاز الإحصاء الفلسطيني والمعطيات التي عرضتها إسرائيل ، وبشكل خاص السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالحراك الديمغرافي الحقيقي الذي حصل بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤ .

لقد كانت معطيات متماسكة وقائمة على أساس مكين . وقد جمعنا إثباتات وقرائن قوية أدت إلى الاستنتاج بأن الفجوة التي يدور الحديث عنها تبلغ ١٣٤ مليون نسمة ، وكان ذلك أيضاً هو استنتاج البحث الذي نشرناه في نطاق " مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية " في العام ٢٠٠٦ .

وقد عكس العنوان الذي أعطي للبحث : " فجوة المليون : السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة " أولويات الناشر ، وليس بالذات المعطى الدقيق الوارد في البحث .

إحدى المعطيات المهمة التي تضمنها البحث هي أن نسب معدل النمو الطبيعي " الأعلى في العالم " إلى الفلسطينيين يستند الى التقديرات التي تتوقع هجرة مكثفة ، وهي حيثة خفية لم ينتبه لها أو يكتشفها أحد في إسرائيل . ولم ينبع تسارع وتيرة النمو لدى السكان الفلسطينيين من حراك أو زخم ديمغرافي حقيقي أو جراء معدل إنجاب مرتفع ، وإنما نبع من هجرة فائضة أضيفت الى نشرة محوسبة لبرمجة " اكسل " ، في الوقت الذي كان ما حصل على أرض الواقع فعلياً هو هجرة سلبية للفلسطينيين . وبعدما نشر بحثنا قام جهاز الإحصاء الفلسطيني بخفض توقعه للهجرة لسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٥ إلى الصفر ، وقلص بـ ٣٠٠ ألف نسمة التقدير لإجمالي عدد السكان لسنة ٢٠٠٦ و بـ ٧٥٠ ألف نسمة التوقع لسنة ٢٠١٥ غير أن جهاز الإحصاء الفلسطيني لم يشطب حتى الآن من معطيات ١٩٩٧-٢٠٠٠ توقعات الهجرة ، ولم يخفض عدد الولادات المتوقعة التي استندت لهذه التوقعات (حالات ولادة لم تحدث أبداً) كما لم يقم بخفض التقدير لعدد العرب الذين غادروا المناطق الفلسطينية .

البروفسور ديلا- فرغولا يعترف بظاهرة الهجرة السلبية ، ولكنه إذا كان مستمراً في الاستناد الى معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني فإن تقديره للقاعدة السكانية يصبح مغلوطاً .

احد الطروحات المركزية لديلا- فرغولا يقول إنه ليس صحيحاً أن معطيات تعداد السكان الذي قام به جهاز الإحصاء الفلسطيني في العام ١٩٩٧ ضخمت جراء كونه تضمن فلسطينيين يقيمون في الخارج (خارج الضفة الغربية وقطاع غزة) . غير أن الإثباتات لا يرقى إليها الشك . فقد اعترف جهاز الإحصاء الفلسطيني ذاته وبشكل صريح بأنه غير التعريف لـ "التعداد الواقعي" إلى شيء آخر مختلف ، ولكنه قرر إيجاد معايير خاصة به . وفصل الجهاز الفئات التي شملت في الإحصاء (تعداد السكان) الذي قام به موضحاً أن بند "فلسطينيون خارج البلاد" على سبيل المثال ، يشمل "الفلسطينيين المقيمين خارج البلاد لأكثر من سنة ويوجد لهم مكان سكن دائم في المناطق الفلسطينية وبطاقة هوية . . . بصرف النظر عن هدف مكوثهم خارج البلاد" .

هذه الحقيقة المتعلقة بكون "التعداد" شمل فلسطينيين ليسوا من سكان "المناطق" أكدها مرة أخرى ، وبعد سبع سنوات ، مدير جهاز الإحصاء الفلسطيني الجديد ، لؤي شبانة ، مشدداً على أن معدلات الإخصاب التي عرضتها وزارة الصحة الفلسطينية منخفضة أكثر من اللازم ، لأنها تستند إلى توزيع المعطيات الميدانية المتعلقة بحالات الولادة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المعطيات السكانية لجهاز الإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بالنساء في سن الإنجاب .

وأشار شبانة إلى أن عدد النساء المنجبات المطروح من قبل جهاز الإحصاء الفلسطيني يستند إلى تسجيل السكان الذي يشمل نساء يقع مكان سكناهن بصورة عامة "خارج البلاد" .

إن إصرار الفلسطينيين على إدراج المقيمين خارج البلاد في تعداد جهاز الإحصاء الفلسطيني يحظى بتفهم لدى خبراء الديمغرافيا الإسرائيليين . في العام ١٩٩٠ أصدرت "الإدارة المدنية الإسرائيلية" عدداً أقل من بطاقات الهوية نظراً لأن ١٥٪ من سكان الضفة الغربية و ٨٪ من سكان قطاع غزة غادروا المنطقة إلى الخارج .

ويحاول ديلا- فرغولا الادعاء بأن شمل هؤلاء ضمن التعداد يشبه الطريقة التي يعد (يُحصي) بها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أيضاً السكان الإسرائيليين المتواجدين خارج البلاد ، لكن الإسرائيليين الذين يمكثون في الخارج لفترة تزيد على سنة ، لأهداف

سياسية أو غيرها، لا يشملون في تعداد السكان إلا إذا عادوا إلى إسرائيل ومكثوا فيها مدة ٩٠ يوماً متواصلة على الأقل. وقد خصصت إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ ما مجموعه ٦٣٣ ألف نسمة من عمليات إحصائها للسكان لهذا السبب عينه.

ويحاول ديلا- فرغولا تشويه وتشويش استخدامنا لمعطيات لجنة الانتخابات المركزية التابعة للسلطة الفلسطينية بدعوى أننا اعتمدنا على عدد الناخبين المسجلين. ولكننا لم نول أبداً أية أهمية لعدد الناخبين المسجلين في السلطة الفلسطينية، وذلك لأن تقديرات لجنة الانتخابات لأصحاب حق الاقتراع بقيت، وبمعزل تام عن هذا الرقم، دون أي تغيير. فتقارير اللجنة من شهر تشرين الأول ٢٠٠٤ وكانون الثاني ٢٠٠٥ أوردت رقماً واضحاً وجازماً يبلغ ١٦٢ مليون بالغ من أصحاب حق الاقتراع من بينهم ١٢٠ ألفاً أقاموا في القدس و٢٠٠ ألف خارج البلاد.

بناء عليه فقد وصل عدد السكان البالغين إلى ١٣ مليون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو معطى يؤكد تقديرات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بشأن عدد السكان الذين سيبلغون سن الانتخابات حتى نهاية العام ٢٠٠٤، أما عدد الناخبين المسجلين فلم يكن ذا صلة لا سيما أن هذا الرقم نشر بعد عشرة أشهر من معطياتنا. إذن ليس هناك أساس من الصحة للدعاء القائل إننا استخدمنا الرقم المنخفض أو الأدنى لعدد الناخبين الفلسطينيين المسجلين.

ويمضي ديلا- فرغولا مدعياً أن الانخفاض في نسبة اليهود في المنطقة (بين البحر والنهر) أمر حتمي نظراً لأن فرصة قدوم هجرة كبيرة هي فرصة ضعيفة جداً. بيد أن كل تقديراته في موضوع الهجرة المستقبلية لا تعدو كونها تخميناً فقط. فضلاً عن ذلك فإنه يقر شخصياً أن توقعاته السابقة في هذا الخصوص كانت مجافية للصواب بدرجة كبيرة. ويبرر أخطاءه في الماضي بادعاء أن أحداً لم يكن بوسعه التنبؤ بانحياز الاتحاد السوفيتي وسيل المهاجرين الكثيف الذي أتى في أعقاب ذلك. في هذه النقطة بالذات يكمن بيت القصيد: فليس هناك من يستطيع التنبؤ بالمستقبل. وينعكس توجه ديلا- فرغولا التشاؤمي على توقعاته للهجرة، إذ أنه تجاهل حقيقة أن ٢٧ ألف يهودي كانوا قد هاجروا إلى إسرائيل قبل سبع سنوات فقط، أي في العام ٢٠٠٠ وذلك من أصل ٥٤ ألف مهاجر، فضل معظمهم وصفهم باليهود. وفي الفترة الواقعة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠ وصل إلى إسرائيل بمعدل سنوي ٣٤ ألف مهاجر يهودي

جديد، من أصل ٥٧ ألف مهاجر، فضلت أغليتهم اعتبارهم يهوداً. ويقلل ديلا- فرغولا من تأثير هؤلاء المهاجرين، منشغلاً عوضاً عن ذلك في مسألة كم من بينهم يعتبرون يهوداً من ناحية فنية، وهو بذلك يقفز عن النقطة الجوهرية المتمثلة بانعكاسات الهجرة على نسبة العرب بين إجمالي السكان.

يمثل ديلا- فرغولا اتجاهًا ديمغرافياً قديراً يحول دون قدرته على تحليل معطياتنا بشكل موضوعي، ويدفعه إلى اتهامنا بالانطلاق من دوافع سياسية خفية، لكن دراسته تساند علناً التوصل إلى حل سياسي معين للمشكلة العربية- الإسرائيلية، ولا يبدو أنه يتوانى عن التلاعب بالأرقام بحيث تتلاءم مع أجندته السياسية.

إنّ الديمغرافيا في إسرائيل و"المناطق" ليست موضوعاً أكاديمياً للعالمين ببواطن الأمور فحسب، وهي تنطوي على انعكاسات هائلة على مفهوم إسرائيل الذاتي وعلى سياستها في المستقبل. يتعين على إسرائيل إقامة لجنة وطنية يناط بها تفحص وتمحيص جميع المعطيات الديمغرافية بغية التيقن من شفافية هذه المعطيات والوقوف على الكيفية التي تستخدم بها الطرق الإحصائية الحديثة.

إنّ المشكلة الديمغرافية الحقيقية تكمن في أن ديلا- فرغولا وآخرين من أمثاله يرفضون الإقرار بحقيقة أن هناك أغلبية يهودية بنسبة ٢ إلى ١ تعيش في ٩٨.٧٪ من مجمل مساحة "أرض إسرائيل" نتيجة لمائة وعشرين عاماً من ممارسة الصهيونية. وهذا يعد بالنسبة لأنصار الحلم الصهيوني الذين أقاموا دولة إسرائيل انتصاراً، ولا بد أن نتذكر ذلك حتى في ضوء المواقف القدرية وغير المسنودة التي يطرحها "أنبياء الغضب" من طراز ديلا- فرغولا.